الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمه لخضر – الوادي–
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: العلوم المالية و المحاسبة

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

الشعبة: علوم مالية محاسبة

تخصص: محاسبة وتدقيق

اعداد وتحليل قائمة التدفقات النقدية وفق المعايير المحاسبية الدولية في الجزائر

دراسة حالة مؤسسة الاسمنت عين التوتة الوحدة التجارية تقرت وهذا لسنتين 2016 – 2017

إعداد الطلبة:
بن سعيده رشيد
بن سعدية عبد الرزاق
ممادي وفاء

إشراف الدكتور:
مايدة محمد فيصل

لجنة مناقشة

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
– د . بن خليفة أحمد	أستاذ محاضر صنف أ	جامعة حمه لخضر الوادي	رئيساً
– د.مايدة محمد فيصل	أستاذ محاضر صنف أ	جامعة حمه لخضر الوادي	مشرفا
– ا. سعادة وردة	أستاذ مساعد صنف أ	جامعة حمه لخضر الوادي	مناقشا

الموسم الجامعي:2018/2017

الإهـــــداء

- إلى كل من علمني حرفاً في هذه الدنيا الفانية.

-إلى روح أبـــي الزكيـــة الطـــاهرة .

-إلى روح أمي العزيزة الغالية التي ترمّت من أجلي وإخوتي الأربعة،وهي لم تتجاوز عقدها الثالث.

- إلى زوجتـي وأبنائـــي الأعـــزاء.

- إلى جميع أفراد الأسرة التربوية في الجزائر الحرة الأبيـــة.

-إلى كل هؤلاء وهؤلاء أهدي هذا العمل المتواضع.

ونسأل الله أن يجعله نبراسا لكل طالب علـم.

آميـــن يا ربّ العالميـــن

بن سعيدة راشيد

الاهـــــــــــداء

نهدوا هذا العمل المتواضع

الى الولدين الكريمين حفظهما الله الذين لم يدخرا جهدا في توفير

الظروف المساعدة لرؤيتي في أسمي المراتب

والى اخوتي واحواتي كل واحد باسمه

والى كل قلوب كانت تفرح لفرحتي، وتأسي لم يصيبني

وتحية شكر الى من أحبهم وأحبوني

والى بلد العزة والكرامة الجزائر الحبيبة

وشكـــــــــرا

بن سعدية عبد الرزاق

إهـــــداء

إلى الذين اشترط الله مرضاته برضاهما

وأودع الرحمة والحب فيهما:

والديّ الكريمين، أعز ما أملك في الوجود،

الذين كان لهما الفضل وكل الفضل في تربيتي وتعليمي

إلى أجمل هدية قدماها لي: إخوتي الأعزاء

إلى كل الأهل والأقارب...

إلى كل الصديقات والزملاء...

مادي وفاء

شكـــــــرو تقديـــــــــر

الحمد لله حمدا كثيرا طيبا مباركا كماينبقي لجلال وجهه وعظيم سلطانه والصلاة و السلام على اشرف الأنبياء و المرسلين خير من علمنا ادب الشكر والعمل به سيدنا محمد صلى الله عليه وعلى اله حق قدره و مقداره العظيم وعلى أصحابه ومن اقتدى به الى يوم الدين.

نحمد الله ثانيا على ما مدنا من القوة لإتمام هذا البحث المتواضع والوصول الى هذه المرتبة من العمل وبعد:

نتقدم بخالص عبارات الشكر والتقدير والمتنان للدكتور مايدة محمد فيصل اطال الله في عمره وأصلح اعماله على قبوله الاشراف على هذا العمل.

وندين له بالفضل بعد الله عز وجل على ما منحنا إياه من وقت و مساعدته و توجيهاته التي لا تقدر بثمن كما احيي فيه روح التواضع و المعاملة الجيدة فجزاه الله عنا خيرا، للخروج بالموضوع على احسن صورة ممكنة.

كما نتوجه بالشكر الى اساتذتنا الكرام وأعضاء لجنة المناقشة الموقرة الذين قبلوا و تحملوا عناء قراءة وتمحص ومناقشة هذا العمل.

كما نتقدم بشكرنا و تقديرنا لإدارة كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير بجامعة الشهيد حمة لخضربالوادي على اهتمامها بانشغالاتنا وتعاونها معنا.

والشكر الخاص لكل الأساتذة اللذين استفدنا منهم كثيرا خلال مشوارنا الدراسي في الجامعة، وبفضلهم انجزنا هدا العمل .

وأخيرا نتقدم بعبارات العرفان الى كل شخص مد لنا يد المساعدة الإنجاز هذه المذكرة من قريب او بعيد، خاصة عمال مؤسسة الاسمنت عين التوتة الوحدة التجارية بتقرت .

بن سعيده رشيد

بن سعدية عبد الرزاق

ممادي وفاء

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
1-1	يبين تصنيف المعايير الدولية	04
2-1	تبويب قائمة التدفقات النقدية	13
3-1	صافي التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية والتمويلية	18
4-1	قائمة التدفقات النقدية من خلال الطريقة المباشرة	19
5-1	قائمة التدفقات النقدية من خلال الطريقة الغير المباشرة	21
6-1	النسب المستعملة في تحليل قائمة التدفقات النقدية	28-27
7-1	اجه الاختلاف في الدراسات	34
1-2	توزيع عمال الوحدة حسب الجنس	38
2-2	الأصول الموقوفة بتاريخ 12/31/(2016-2017)	44
3-2	الخصوم الموقوفة بتاريخ12/31/(2016-2017)	45
4-2	قائمة الدخل لسنة : 2017 -2016 (الوحدة بالدينار)	47
5-2	يمثل قائمة التدفقات النقدية وفق (الطريقة المباشرة)	53
6-2	نسبة صافي التدفقات النقدية للأنشطة الثلاثة	55
7-2	نسبة التدفقات الخارجة من الانشطة	62

قائمة الاشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
1-1	الشكل العام لقائمة التدفقات النقدية	14
2-1	التحويل من أساس الاستحقاق الى الأساس النقدي	17
3-1	الطريقة المباشرة والغير مباشرة	23
1-2	شعار المؤسسة	39
2-2	الهيكل التنظيمي للمؤسسة	41

قائمـــــــة الملاحـــق

رقم الملحق	عنوان الملحق
1	الميزانية الختامية الأصول 2016-2017
2	الميزانية الختامية الخصوم 2016-2017
3	جدول حسابات النتائج 2016-2017
4	قائمة التدفقات النقدية (الطريقة المباشرة) 2016-2017

الملخص

تناولت هده الدراسة موضوع اعداد و تحليل قائمة التدفقات النقدية وفق المعايير المحاسبة الدولية لمؤسسة ، محل الدراسة وهي مؤسسة الاسمنت عين التوتة الوحدة التجارية تقرت ، وهذا من خلال اعداد قائمة التدفقات النقدية التي هي عبارة عن قائمة تعرض مصادر التدفقات النقدية الداخلة وخارجة ، وتهدف الى توفير المعلومات لمستخدمي القوائم المالية حول التغيرات الحاصلة في النقدية و ما يعادلها ، وحسب المعيار المحاسبي رقم 7 قائمة التدفقات النقدية يتوجب تصنيفها الى ثلاث أنشطة رئيسية : تشغيلية و استثمارية وتمويلية ، وقد نص هذا المعيار على ان يتم اعداد هذه القائمة وفق طريقتين الطريقة المباشرة و الطريقة الغير مباشرة .

وقد توصلنا من خلال دراسة حالة مؤسسة الاسمنت عين التوتة الوحدة التجارية بتقرت الى انه يمكن الحصول على صافي التدفقات النقدية سالبا بالرغم من ربح النتيجة المحاسبية للمؤسسة وكذا العكس يمكن للمؤسسة تحقيق صافي تدفقات نقدية موجبة بالرغم من خسارة النتيجة المحاسبية للمؤسسة، وبالتالي ضرورة اعداد وتحليل قائمة التدفقات النقدية الى أهمية المعلومات المفيدة للحكم عن الوضعية المالية للمؤسسة لمستخدمي القوائم المالية.

الكلمات المفتاحية: معايير لمحاسبية دولية ، قائمة تدفقات نقدية ، تدفقات نقدية تشغيلية ، تدفقات نقدية استثمارية ، تدفقات نقدية تمويلية ، تحليل قائمة تدفقات نقدية.

Résume

Cette étude porte sur la préparation et l'analyse de l'état des flux de trésorerie selon les normes comptables internationales d'un établissementL'étude, qui est l'établissement commercial de ciment Ain al-Touta,Cela se fait à travers la préparation du tableau des flux de trésorerie, qui est une liste des sources de rentrées et de sorties de fonds., Et vise à fournir des informations aux utilisateurs des états financiers sur les changements de trésorerieConformément à la Norme comptable n ° 7, le tableau des flux de trésorerie devrait être classé en trois catégoriesCette norme stipule que cette liste est préparée de deux façons : la méthode directe et la méthode indirecte.

Dans l'étude de cas de l'établissement de ciment, nous avons identifié l'unité commerciale comme étant capable de vérifier qu'elle peut être
Le cash-flow net est négatif malgré le bénéfice du résultat comptable de l'institution et vice versaLa Société peut réaliser des flux de trésorerie nets positifs malgré la perte du résultat comptable de la Société,Et donc la nécessité de préparer et d'analyser la liste des flux de trésorerie à l'importance de l'information utile pour juger de la situation financière de l'institution aux utilisateurs des états financiers.

Mots-clés: Normes comptables internationales, tableau des flux de trésorerie, flux de trésorerie d'exploitation, flux de trésorerie d'investissement, flux de trésorerie, analyse des flux de trésorerie.

مقدمة

إن المحاسبة فرع من فروع المعرفة ، تتطور مثل بقية الفروع بل وبوتيرة أسرع منها ، وعلية فان التطور الذي شهدته المحاسبة وما أعقبه من تطورات في المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية لكثير من المجتمعات المختلفة ، أدى بالمتمهنين والمهنيين في هذا المجال الحيوي إلى ابتكار أساليب ، وطرق محاسبية مختلفة لكي تقابل تلك الاحتياجات التي أفرزتها طبيعة النشاطات الاقتصادية المتطورة ، كل هذه العوامل مجتمعة مع غيرها من العوامل التي صاحبت تغير الحاجة إلى استخدام المعلومات المحاسبية وعدم اقتصارها على المالك أو الإدارة فقط بل تعداه إلى سلسلة من المهتمين المحليين والخارجيين من المستثمرين ، والمستهلكين ، جهات حكومية .

خلال هذا برزت الحاجة إلى ظهور فرع جديد من فروع المحاسبة والتي تسمى بالمحاسبة الموحدة أو محاسبة المعايير الدولية الموحدة، لتقوم بعملية معالجة تلك القضايا المتعلقة بالاختلافات في الأنظمة المحاسبية والجوانب المحاسبية الدولية مما ولد في الأخير، الاتفاق على اعتماد معايير محاسبية دولية تصدرها مؤسسات دولية متخصصة تلتزم بها معظم البلدان التي لها علاقات اقتصادية دولية.

وفي ظل الاتجاه المتنامي لعولمة معايير المحاسبة الدولية ، تتفاعل البيئة المحاسبية الجزائرية مع البيئة المحاسبية الدولية لمواكبة المستجدات الحادثة من خلال إجراء إصلاحات جذرية على المخطط المحاسبي الوطني المعتمد منذ 01 جانفي 1976 م ، بجعله نظاما مرنا يستجيب للتحولات الاقتصادية الراهنة والتغيرات الحادثة ويعمل التوافق بين الممارسات المحاسبية في الجزائر ومتطلبات المعايير المحاسبية الدولية عبر تكييف النظام المحاسبي الوطني مع اسس وقواعد معايير المحاسبة الدولية ، وعلى هذا الأساس كللت جهود الإصلاح من قبل السلطات الجزائرية بتبني نظام محاسبي مالي جديد في نوفمبر 2007 ، وبدخول هذا النظام حيز التطبيق فالمؤسسات الجزائرية مطالبة بتقديم خمسة كشوفان مالية من بينها قائمة التدفقات النقدية وفق المعيار المحاسبي الدولي السابع .

وهذا ما نص عليه المعيار المحاسبي الدولي(رقم :01) عرض القوائم المالية وتحتوي القوائم الماليه الأساسية على معلومات كمية ونوعية يمكن استخدامها في التحليل المالي واتخاذ القرارات الاقتصادية المناسبة ، كما تتضمن هذه القوائم كما كبيرا من البيانات المحاسبية الخاصة بالفترات المالية السابقة والحالية ، لذلك لايكفي إعداد هذه القوائم وإنما يجب تحليلها باستخدام الأساليب والأدوات المناسبة لتحويل تلك البيانات إلى معلومات مفيدة عن أداء المنشاة في الماضي إضافة إلى التنبؤ بمستقبلها ، ومن بين هذه القوائم قائمة التدفقات النقدية المنصوص عليها ضمن المعيار المحاسبي الدولي السابع ، قائمة التدفقات النقدية.

1) **الاشكالية** :تهدف قائمة التدفقات النقدية إلى مساعدة مستخدمي القوائم في وضع قاعدة لتقييم قدرة المؤسسة على توليد السيولة ونظائرها ويوضح دخول وخروج السيولة المتاحة لدى المؤسسة ، وكذا استخلاص نسب مشتقة منها تفيد قي تقييم الوضعية المالية للمؤسسة .

وفي وضوء ما سبق يمكننا طرح الإشكالية الرئيسية التالية :

كيف يتم إعداد وتحليل قائمة التدفقات النقدية وفق المعايير المحاسبة الدولية؟

2) **الاسئلة الفرعية** :من خلال طرح الاشكالية الرئيسية يمكن صياغة الاسئلة الفرعية التالية :

* ما المقصود بمعايير المحاسبة الدولية ؟
* ماهي مصادر اعداد قائمة التدفقات النقدية ؟
* ماهي طرق اعداد و تحليل قائمة التدفقات النقدية في مؤسسة الاسمنت عين التوتة الوحدة التجارية بتقرت ؟

3) **الفرضيات** :انطلاقا من الأسئلة الفرعية السابقة يمكننا تحديد الفرضيات التالية :

* يتم اعداد قائمة التدفقات النقدية من مجموعة القوائم المالية المنجزة من طرف المؤسسة .
* يتم اعداد قائمة التدفقات النقدية في مؤسسة الاسمنت ،الوحدة التجارية بتقرت وفق الطريقة المباشرة ويتم تحليلها باستخدام النسب المئوية الخاصة بقائمة التدفقات النقدية.

4) **مبررات اختيار الموضوع :**

- **مبررات موضوعية :**

* محاولة إبراز الدور الذي تؤديه الهيئات في إنشاء المعايير وتطويرها .
* ضرورة الاطلاع على أخر المستجدات التي طرأت على المعايير الدولية من حيث ما تم تعديله وما تمت إضافته .
* المشاكل التي توجهها الجزائر بعد تبني هذه المعايير نتيجة خصوصية البيئة الاقتصادية .

- **مبررات ذاتية :**

* التخصص في مجال المحاسبة والرغبة في مواصلة البحث فيما يخص هذا الموضوع .

5) **اهداف الدراسة** : تتجلى أهداف هذا الموضوع فيما يلي.

* مفهوم المعايير المحاسبة الدولية و اهدافها
* التعرف على كيفية إعداد القوائم المالية في المؤسسة الاسمنت عين التوتة الوحدة التجارية بتقرت
* التعرف على كيفية إعداد وتحليل قائمة التدفقات النقدية وفق المعايير المحاسبة الدولية في المؤسسة الاسمنت عين التوتة الوحدة التجارية بتقرت .

6) **أهمية الدراسة** :

* الأهمية العلمية : محاولة معرفة مكونات علمية من الجانب النظري للمعيار المحاسبي الدولي السابع قائمة التدفقات النقدية .
* الأهمية الميدانية :الإضافة التي تعطيها قائمة التدفقات النقدية في تقييم السيولة بالنسبة للمؤسسات الاقتصادية.

7) **حدود الدراسة :**

للإجابة على إشكالية الموضوع ومحاولة التوصل إلى نتائج جيدة حصرنا الدراسة ضمن الحدود التالية :

***الحدود المكانية** : شملت الدراسة الميدانية مؤسسة اقتصادية (مؤسسة الاسمنت عين التوتة الوحدة التجارية بتقرت)

***الحدود الزمنية:** تغطي هذه الدراسة كل من السنتين 2016-2017 وذلك بالاعتماد على الميزانيات الختامية وجدول حسابات النتائج .

8) **منهج الدراسة والأدوات المستخدمة** : قصد دراسة هذا الموضوع وبحث جوانبه المختلفة وتحديد الروابط والوصول إلى نتائج وإعطاء تفسيرات لمختلف التساؤلات المطروحة ، استخدمنا المنهج الوصفي التحليلي ، وذلك لبحث مفهوم معايير المحاسبة الدولية، هدفها وكيفية تطبيقها ، ثم مفاهيم حول قائمة التدفقات النقدية ، أهميتها ، وكيفية إعدادها وتحليلها .

واستخدمنا منهج دراسة حالة (الدراسة الميدانية) وهذا في الجانب التطبيقي مع ذكر كيفية تطبيق المعيار المحاسبي الدولي السابع في مؤسسات الجزائر :

9) صعوبات الدراسة :

* عدم استقبالنا في الوهلة الأولى من بعض المؤسسات خاصة إذا تعلق الموضوع بدراسة الحالة .
* استعمال المحاسبين لبرامج من اجل إعداد القوائم المالية والتطبيقات الأخرى المتعلقة بالمحاسبة .

10) **تقسيمات الدراسة:**لانجاز هذه الدراسة قمنا بتقسيمها إلى فصلين :

الفصل الأول : الأدبيات النظرية والتطبيقية للمعايير المحاسبية الدولية وقائمة التدفقات النقدية وتم تقسيمه الى مبحثين:

المبحث الأول : الإطار المفاهيمي للمعايير المحاسبة الدولية وقائمة التدفقات النقدية

البحث الثاني : الأدبيات التطبيقية .

الفصل الثاني : تطرقنا من خلال هذا الفصل إلى الدراسة التطبيقية وتم تقسيمه الى:

البحث الاول : لمحة تاريخية عن المؤسسة محل الدراسة والطرق والأدوات المستخدمة

البحث الثاني : اعداد وتحليل قائمة التدفقات النقدية.

الفصـــل الأول

الأدبيات النظرية والتطبيقية للمعايير المحاسبية الدولية وقائمة التدفقات النقدية

تمهيد

لقد أصبح العالم اليوم مليئا بالتطورات و التحولات التي فرضها اقتصاد السوق و النظام الاقتصادي العالمي الجديد، علما انه لكل دولة عاداتها وتقاليدها وثقافتها خاصة من الجانب المحاسبي ، كما أنها لا تعيش هذه الدول بمعزل عن بعضها البعض و هذا كله بسبب التطور التكنولوجي وثورة المعلومات ،مما ألزمهاإلى وضع روابط بينها ولهذا السبب همت العديد من المنظمات المهنية المحاسبية الدولية نحو وضع معايير محاسبية على مستوى العالمي تضبط المحاسبة ، ولعل من أهم هذه المنظمات هيئة المعايير المحاسبية الدولية التي تسعى ضمن هذا الإطارإلى وضع معايير للمحاسبة الدولية وتوحيد لغة المحاسبة بما يتماشى مع هذه التحولات ، ونصت معايير المحاسبة الدولية على إعداد القوائم المالية وعرضها إلى أصحاب المصلحة من اجل توفير معلومات يمكن أن يستفيد منها كل من المستثمرين والدائنين والإدارة وغيرهم من المستفيدين في اتخاذ القرارات الخاصة بالاستثمار ، فقد كانت تقتصر هذه القوائم ولمدة طويلة على قائمتي الدخل والمركز المالي ، حيث أن هاتين القائمتين يتضمنان المعلومات اللازمة وأجوبة شافية للتساؤلات والاستفسارات الخاصة بكيفية حركة الأموال في المؤسسة وللإجابة على هذا الاستفسار كان لابد من ظهور قائمة توفر بشكل صريح ومباشر للبيانات المتعلقة بحركة الأموال المستثمرة في المؤسسة وهذه القائمة هي قائمة التدفقات النقدية .

حيث تم تقسيم هذا الفصل الى مبحثين :

- المبحث الاول : الاطار المافهيمي للمعايير المحاسبية الدولية وقائمة التدفقات النقدية.
  - المطلب الأول : ماهية المعايير المحاسبة الدولية .
  - المطلب الثاني : ماهية قائمة التدفقات النقدية .
- المبحث الثاني : الأدبيات التطبيقية .
  - المطلب الأول : عرض الدراسات السابقة .
  - المطلب الثاني : أوجه الشبه والاختلاف .

المبحث الأول : الإطار ألمفاهيمي للمعايير المحاسبية الدولية وقائمة التدفقات النقدية

- حيث تم تقسيم هذا المبحث الى مطلبين .

المطلب الأول: ماهية المعايير المحاسبية الدولية

- حيث تم تقسيم هذا المطلب الى ثلاثة فروع وهي كالأتي .

الفرع الأول : مفهوم المعايير المحاسبية

لقد جاءت كلمة معيار ترجمة لكلمة Standardالانجليزية وهي تعني القاعدة المحاسبية ،كما يقصد بكلمة معيار باللغة بأنها نموذج يقاس على ضوئه وزن الشيءأو طوله أو درجة جودته[1].

إما في المحاسبة فيعني به المرشد الأساسي لقياس العمليات و الإحداث و الظروف التي تؤثر في المركز المالي للمؤسسة ونتائج أعمالهاوإيصال المعلومات إلىالمستفيدين.

علما انه قد تم تعريف القاعدة المحاسبية من قبل اللجنة على أنها عبارة عن قواعد إرشادية يرجع إليها المهنيون لدعم اجتهادهم، كما أنها أيضا وصف مهني رفيع المستوي للممارسات المهنية المقبولة قبولا عاما ، وتهدف الى تقليل درجة الاختلاف في التعبير أو الممارسات في الظروف المشابهة .

كما أنها أيضا عبارة عن مسطرة لقياس السلوك الاقتصادي لمنظمات الإعمالالمختلفة، فهي قياسات تطبقها الشركات لقياس عناصر القوائم المالية ، وبالتالي تحديد نتائج النشاط و الوضع المالي وتعتمد نتيجة النشاط (الربح أو الخسارة)لأي شركة على المعايير المحاسبية بالدرجة الأولى والتي تحدد بدورها السياسات والطرق والإجراءات المحاسبية التي ينبغي عليها تطبيقها والالتزام بها فالمعيار هو أفضل طريقة لعمل شيء ما ، فإذا كان جيدا فإنه يسرع من عملية الاتصال ويجنب شرح الطرق وتفسيرها في كل مرة.

والمعيار المحاسبي هو أيضا عبارة عن قواعد قرار عام تشتق من كلا الأهداف و المفاهيم النظرية للمحاسبة والذي يوجه تطور الأساليب ، وبما أن مستخدمي القوائم المالية لهم مصالح متطابقة و متعارضة أحيانا ولمواجهة تلك المصالح والإيفاء بمسؤولية الإدارة عن الإبلاغ المالي يقوم المحاسبون بإعداد مجموعة [2]واحدة من القوائم المالية ذات الغرض العام والتخفيض المحتمل للانجاز وسوء الفهموالغموض ولهذا تم تطوير معايير ذات قبول عام وتطبيق واسع ،وبدون تلك المعايير سيقوم كل محاسب بتطوير معايير خاصة وبهذا تكون المقارنة مستحيلة .

وعليه فالمعايير المحاسبية تعبر عن أدوات قياس محاسبية تستخدم في مجال الإفصاح والقياس و التقييم المحاسبي ،فهي تحظى بقبول عام لمعظم الأطراف المستخدمة و المستفيدة من القوائم المالية[3].

---

[1] – حواس صلاح،**التوجه الجديد نحو معايير الإبلاغ المالي الدولية**،اطروحة الدكتورة ، تخصص محاسبة، جامعة الجزائر،2008/2007ص58.

[2] – بن عيشي بشير ،**محاضرة المعايير المحاسبية الدولية و البيئة الجزائرية**، كلية علوم اقتصادية ، جامعة محمد خيضر جامعة بسكرة 2012/2011.

[3] – محمودي مختار ،**محاضرة في مقياس المعايير المحاسبية الدولية لطلبة السنة ثانية ماستر تخصص محاسبة**،جامعة سعيدة 2012.

الفرع الثاني : تصنيف المعايير الدولية

لقد تم تصنيف المعايير إلى خمسة أصناف أساسية وهي كالآتي :

الجدول رقم (01-01) : يبين تصنيف المعايير الدولية :

أولا : الصنف الأول : عرض القوائم المالية ويشتمل على المعايير التالية

رقم	المعيار	N : IAS	N : IFRS
01	عرض القوائم المالية	1	/
02	قوائم التدفق النقدي	7	/
03	السياسات المحاسبية والتغيرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء	8	/
04	تطبيق معايير التقارير المالية الدولية لأول مرة	/	1

ثانيا : الصنف الثاني : قياس بنود القوائم المالية : ويشتمل على المعايير التالية :

رقم	المعيار	N :IAS	IFRS:N
01	المخزون	2	/
02	عقود الإنشاء	11	/
03	الأصول الثابتة وإهتلاكاتها	16	/
04	الإيراد	18	/
05	المحاسبة عن المنح الحكومية والإفصاح عن المساعدات الحكومية	20	/
06	أثار التغيرات في أسعار صرف العمولات الأجنبية	21	/
07	تكلفة الاقتراض	23	/
08	القواعد والمعايير المحاسبية المتعلقة بعمليات التأجير التمويلي	17	/
09	الأصول الغير ملموسة	38	/
10	ضرائب الدخل	12	/
11	الأدوات المالية، الاعتراف والقياس	39	/
12	المخصصات، الأصول والالتزامات المحتملة	37	/
13	اضمحلال قيمة الأصول	36	/
14	منافع التقاعد	19	/
15	المدفوعات على أساس الأسهم	/	2

ثالثا :الصنف الثالث: الإفصاحات : ويشتمل على المعايير التالية :

رقم	المعيار	N :IAS	IFRS:N
01	الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية	10	/
02	الإفصاح عن الأحداث ذات العلاقة	24	/
03	المحاسبة والتقرير عن نظم منافع التقاعد	26	/
04	نصيب السهم من الأرباح	33	/
05	الأدوات المالية : الإفصاح والعرض	32	7
06	التقارير المالية المرحلية	34	/
07	التقارير القطاعية	14	8
08	التقارير المالية في ظل اقتصاديات التضخم الجامح	29	/
09	الأصول غير المتداولة المحازة بغرض البيع والعمليات غير المستمرة	/	5

رابعا : الصنف الرابع : القوائم المجمعة ويشتمل على المعايير التالية :

رقم	المعيار	N :IAS	IFRS:N
01	القوائم المالية المجمعة المفصلة	27	/
02	الإستثمار في الشركات الشقيقة	28	/
03	حصص الملكية في المشروعات المشتركة	31	/
04	إندماج منشآت الأعمال	/	3

خامسا : الصنف الخامس: الصناعات المتخصصة

رقم	المعيار	N :IAS	IFRS:N
01	الإفصاح بالقوائم المالية للبنوك و المؤسسات المتشابهة	30	/
02	الاستثمارالعقاري	40	/
03	الزراعة	41	/
04	التنقيب وتقييم الموارد المعدنية	/	6
05	عقود التأمين	/	4

المصدر: سالمي محمد الدينوري، **قائمة التدفقات النقدية في ظل اعتماد الجزائر لمعايير المحاسبة الدولية** ، مذكرة ماجستير ،علوم التسيير، تخصص محاسبة،جامعة باتنة،2009/2008،ص47

الفرع الثالث : أهداف وأهمية المعايير المحاسبية الدولية :

أولا :أهداف المعايير المحاسبية الدولية :

يتم إصدارمعايير المحاسبة الدولية وذلك لمجموعة من الأهداف وتتمثل في ما يلي :

– العمل على تحسين والتنسيق بين الأنظمة والقواعد والإجراءات المحاسبية المرتبطة بإعداد وعرض القوائم المالية

– إعداد ونشر المعايير المحاسبية الدولية التي يتم الاسترشاد بها عند إعدادوتجهيز القوائم والبيانات المالية بما يحقق المصلحة العامة مع العمل على القبول الدولي لهذه المعايير وتطبيقها عمليا.

– التأكد من إن القوائم المالية المنشورة قد أعدت وعرضت بما يتفق مع المعايير المحاسبية الدولية والإفصاح عن ذالك .

– إقناع الحكومات والشركات والجهات المعنية بوضع المعايير المحاسبية والالتزام بمعاييرالمحاسبةالدولية .

– إقناع مراجعي الحسابات الخارجية بالتحقق من مدى قيام الشركات بإتباع معايير المحاسبة الدولية عند إعداد وتجهيز القوائم والبيانات المالية .

– العمل على اكتساب الدعم الدولي لقبول وتطبيق معايير المحاسبة الدولية .

ثانيا : خصائص المعايير المحاسبية الدولية :

تتمثل أهم الخصائص التي تتميز بها المعايير المحاسبية الدولية في ما يلي :

– إعداد المعايير التي يتم بالاعتماد على مقاربة تعكس الواقع الاقتصادي للعمليات بتغليب جوهر العملية على شكلها القانوني .

– تتم معالجة العمليات المحاسبية من خلال مبادئ محاسبية متطابقة أي وفق إطارتصوري .

– تطبيق إجباري لكل المعايير والشروحات .

– تفضيل مصلحة المستثمرين والمساهمين والدائنين في المؤسسة .

– توحيد شامل للقواعد المحاسبية وعناصر القوائم المالية وأهميةالملحق .

– إدخال مفهوم القيمة العادلة للتمكين من التقدير الجيد للوضعية الحقيقية للمؤسسة .

– التطبيق بأثر رجعي، أي كما لو كانت المعايير مطبقة من قبل[1].

– الأخذ بعين الاعتبار قياس الخسارة والتناسق في قيمة الأصول .

[1] كتوش عاشور، **المحاسبة العامةأصول ومبادئ وآليات سير الحسابات وفقا للنظام المحاسبي المالي**،الجزءالاول، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ،2011، صفحة 14 .

ثالثا : أهمية المعايير المحاسبية الدولية :

نظرا لكبر حجم المشروعات الحالية وضخامتها، وتعدد الشركاء والمساهمين وأصحاب حصص او اسهمرأس المال، فقد أصبح لزاما على القائمين على إدارة المشروعات إيجاد وسيلة لقياس النتائج[1].

وبالتالي فإن وجود المعايير المحاسبية يعزز موضوعية المخرجات المحاسبية، حيث ان موضوعية القياس التي تتطلبها المحاسبة لا يمكن تحقيقها إلا بوجود إطار نظري متكامل يحكم عملية التطبيق[2].

وعليه تتمثل أهمية المعايير المحاسبية الدولية في ما يلي :

– إيجاد لغة محاسبية مشتركة وموحدة تلقى قبولا وطنيا ودوليا لتوحيد المعالجات المحاسبية واستبعاد التناقضات القائمة في نطاق المحاسبة بين الدول، يجعل من المحاسبة وسيلة إخبارية تساعد في توفير معلومات مالية متسقة ومفهومة وذات دلالة وقابلية للمقارنة والتداول بين الدول الأخرى .

– تسمح بتقديم الواقع الاقتصادي عن تعاملات المؤسسة، وإعطاء صورة صادقة عن المؤسسة في لحظة تقديم المعلومة عنها وفق نظرة اقتصادية ومالية وليس وفق نظرة قانونية .

– تسهيل مهمة مصالح الضرائب في مختلف الدول بالنظر إلى تنسيق في تطبيق أساليب الاعتراف بالإيرادات والتكاليف،ومنه تقليل المفروقات في طرق قياس أرباح فروع المؤسسات المنتشرة دوليا[3].

– إن عملية تبني المعايير المحاسبية الدولية سوف يسمح للشركات المتعددة الجنسيات بتصميم نظام متكامل للمعلومات يربط نشاط الشركة الأم بنشاط جميع فروعها التابعة لها، خاصة فما يتعلق بتحديد أسعار التحويل المستخدمة في تسعير الصفقات المتبادلة فيما بين الفروع، وبالتالي تحديد تكلفة الأموال المستفادة في كل فرع من فروعها وهذا من أجل تحديد قيمة العائد على الاستثمار المحقق في تلك الأموال [4] .

– بدون وجود لهذه المعايير المحاسبية سوف يكون هناك ما يشبه الفوضى المحاسبية حيث ان الاختلافات سوف تكون كبيرة بين المحاسبين في معالجة نفس الممارسات المحاسبية وهو ما قد يساء استغلاله من قبل المحاسبين في الغش والتلاعب مما يقلل موضوعية وعدالة المخرجات المحاسبية[5].

---

[1] محمود محمد عبد السلام البيومي، **المحاسبة والمراجعة في ضوء المعايير وعناصر الإفصاح في القوائم المالية**،الطبعة 01 ،منشاة المعارف مصر ،2000ص12

[2] محمد المبروك أبو زيد، **المحاسبة وإنعكساتها على الدول العربية**،مطابع الدار الهندسية ، مصر، 2005، ص58

[3] كتوش عاشور، **مرجع سبق ذكره**، ص 18.

[4] بكطاشفتيحة ،**دوافع توحيد المعايير المحاسبية في ظل العولمة (حالة الجزائر)**، أطروحة دكتوراه ،علوم التسيير، تخصص محاسبة ، جامعة الجزائر 3، 2011، ص99.

[5] محمد المبروك أبو زيد، **مرجع سبق ذكره**، ص61.

المطلب الثاني : ماهية قائمة التدفقات النقدية

يهتم هذا المعيار بقائمة التدفقات حيث يحدد مفاهيم بعض المصطلحات المستخدمة مثل: النقدية والنقدية المعادلة والتدفقات النقدية التشغيلية والاستثمارية والتمويلية، ويعرض المعيار شكلا لقائمة التدفقات النقدية الموزعة إلى الأنشطة الثلاث المذكورة سلفا.

الفرع الأول: مفهوم قائمة التدفقات النقدية والعناصر الأساسية المكونة لها

أولا : مفهوم قائمة التدفقات النقدية

مفاهيم ومصطلحات أساسية الموجودة في هذا المعيار:

النقدية: هي النقدية في الخزينة والصندوق بالإضافة إلى الودائع الجارية (تحت الطلب) في البنوك أو المؤسسات المالية [1] .

مافي حكم النقدية: هي الاستثمارات قصيرة الأجل وعالية السيولة والتي يمكن تحويلها بسهولة إلى مبالغ نقدية محددة والتي يكون تعرضها لمخاطر التغير في قيمتها ضئيلا مثل: الأوراق التجارية، أذون الخزانة كما يمكن تسميتها بالنقدية المعادلة.

التدفقات النقدية: هي التدفقات وما في حكمها الداخلة والخارجة.

نبذة تاريخية عن المعايير الدولي رقم 7 (قائمة التدفقات النقدية)

الجدول رقم (1-2) يبين نبذة تاريخ عن معيار الدولية رقم 7

التاريخ	البيان
1976	E07 قائمة مصادر استخدمات الموارد المالية
أكتوبر 1977	IAS7 صدور المعيار قائمة التغيرات في المركز المالي
1979/01/01	بداية سريان المعيار IAS7
جويلية 1992	مسودة العرض E36 قائمة التدفقات النقدية والتي عدلت المعيار IAS7
ديسمبر 1992	صدور المعيار المعدل IAS7 بعنوان قائمة التدفقات النقدية
1995/01/01	بداية تطبيق المعيار IAS7 الصادرة سنة 1992 والذي الغى IAS7 سنة 1977

وتعتبر التدفقات النقدية إحدى القوائم المالية التي يوليها المستخدمون أهمية خاصة لما تحتوي عليه من معلومات تساعدهم على فهم محتوى القوائم الأخرى [2].

حيث بدأ الالتزام بإعداد واستخدام قائمة التدفقات النقدية في الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1987 بصدور المعيار (95) من قبل مجلس معايير المحاسبة الأمريكي(FASB)، حيث أن في رأي المجلس هذه القائمة تقدم معلومات مفيدة حول أنشطة المشروع في الحصول على نقدية.

وفي سنة 1992 أصدرت اللجنة الدولية لمعايير المحاسبة المعيار المحاسبي الدولي السابع والذي عنون باسم قائمة التدفقات النقدية [3].

– وعليه يمكن تعريف قائمة التدفقات النقدية على أنها كشف بالمقبوضات والمدفوعات النقدية لمنشأة ما خلال فترة زمنية معينة، وقد ألزم مجلس المحاسبة المالية الشركات بإعداد هذه القائمة وهذا بعد إصدار للمعيار المحاسبي السابع(7)، حيث أن هذه القائمة ترتكز على أمرين:

---

[1] طارق عبد العال حمادة، **موسوعة المحاسبة الدولية**،الجزء2،الدار الجامعة ،مصر،2003/2002،ص144.

[2] وجدي حامد حجازي ،**تخطيط وإدارة السيولة النقدية دار التعليم الجامعي**،الطبعة 1، الدار تعليم الجامعيمصر،2010،ص 93.

[3] د-مؤيد راضي خنفر ،د -غسان فلاح المطارنة،**تحليل القوائم المالية (مدخل نظري وتطبيقي)**، طبعة1 دار الميسرة عمان ، الاردن ، 2006،ص196.

1) أنها تتضمن التدفقات النقدية الداخلة والتدفقات النقدية الخارجة.

2) أنه يتم تبويب القائمة إلى ثلاثة أقسام رئيسية وهي: أنشطة التشغيل، أنشطة الاستثمار، أنشطة التمويل.

كما أنها تعتبر حلقة وصل بين قائمتي الدخل والميزانية العمومية، حيث أن الغرض الأساسي منها هو تحديد التدفقات النقدية الداخلة والخارجة خلال فترة زمنية محددة، إذ أن هذا الكشف يظهر آثار الأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية على النقد ، لذلك صنفت ضمن القوائم الأساسية في التحليل المالي الحديث، حيث يمكن للإدارة أن تستعملها للتعرف على حجم التمويل الداخلي المتاح للأنشطة التشغيلية، كما يمكن للمستثمرين والدائنين أن يستخدموها لتقييم مدى قدرة الشركة على تحقيق تدفقات نقدية قادرة على تعظيم ثروتهم أو الالتزام بحقوقهم [1].

– وتعرف كذلك بأنها تلك الكشوفات المالية المعنية ببيان الفرق بين التدفق النقدي الداخل والتدفق النقدي الخارج من عمليات التشغيل والاستثمار والتمويل خلال فترة زمنية محددة وتساعد في التعرف على الأوضاع المالية للمشروع [2].

- **نطاق المعيار :**

– يجب على المنشأة أن تقوم بإعداد قائمة التدفقات النقدية وذلك وفقا لمتطلبات هذا المعيار، ويجب عرض تلك القائمة كجزء متمم لبياناتها المالية وذلك لكل فترة من الفترات التي تقوم المنشأة بإعداد بيانات مالية عنها.

– يهتم مستخدمو البيانات المالية للمنشأة بمعرفة كيفية قيامها بتوليد واستخدام النقدية ومايعادلها وذلك بغض النظر عن طبيعة أنشطة المنشآت المختلفة، وكما يمكن النظرللنقدية على أنها المنتج النهائي للمنشأة ، وبناء على هذا المعيار يتطلب قيام كافة المنشآت بإعداد قائمة التدفقات النقدية.

– يحل هذا المعيار محل المعيار الخاص بقائمة التغيرات في المركز والذي أصدر في يوليو 1977.

---

[1] بن مالك عمار، **المنهج الحديث المالى الأساسى فى تقييم الأداء**، رسالة ماجستير،علومالتسيير،تخصصمحاسبة، جامعة منتوري قسنطينة،2011/2010،ص25.

[2] دريد كامل آل شبيب، **مقدمة فى الإدارة المالية المعاصرة**، الطبعة الأولى،دار الميسرة للطباعة و النشر ، الاردن، 2007، ص120.

ثانيا :عرض العناصر الأساسية للتدفقات النقدية:

حتى تتحقق الأهداف المرجوة من إعداد قائمة التدفقات النقدية فإن هذه القائمة تضم كل العمليات المتعلقة بالمقبوضات والمدفوعات النقدية ويتم تصنيفها ضمن ثلاثة أنشطة وهي: التشغيلية، الاستثمارية والتمويلية والهدف من هذا التصنيف هو تسهيل عملية القراءة والتحليل والاستنتاج.

ويمكن إظهار التدفقات النقدية الداخلة والخارجة للأنشطة الثلاث على النحو التالي:

1- التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية (وظيفة الاستغلال):

يكسب هذا القسم من قائمة التدفقات النقدية أهمية خاصة، حيث تعتبر الأنشطة التشغيلية أهم نشاط في المنشأة، لذا فإنها تضم الآثار النقدية للعمليات التي تدخل في تحديد صافي الدخل خلال الفترة المالية [1]، كما أنها تمثل العمليات الرئيسية للمشروع من بيع وشراء السلع وكافة العمليات التي تمثل الدورة التشغيلية للمشروع كما أنها من أهم مؤشرات التدفقات النقدية بالنسبة لمستخدمي القوائم المالية لأنها توضح قدرة عمليات المنشاة على توليد النقدية لحملة أسهمها ودائنيها أو إمكانيات الاستثمار المستقبلي [2].

ونسوق منها على سبيل المثال :

- المقبوضات و المدفوعات النقدية الناتجة عن بيع وشراء السلع أو تقديم خدمات .
- المقبوضات النقدية من العمولات و الإيراداتالأخرى
- المدفوعات النقدية للموظفين والعاملين .
- المدفوعات النقدية من الفوائد والضرائب .

ميزة التدفقات النقدية من التشغيل:

يفيد قياس التدفقات النقدية من التشغيل في التعرف على مدى قدرة المنشأة على توليد تدفقات نقدية ذاتيا، وإمكانية إعادة تشغيلها في النشاط والتوسع في الأصول الرأسمالية و سداد توزيعات الإرباح على المساهمين و سداد القروض، كما تستخدم كمؤشر على صدق الربحية، فصافي التدفق السالب يشير إلى أن عمليات التشغيل مستخدم للنقدية وليست منتجة للنقدية،كما تشير التدفقات النقدية السالبة المصاحبة لوجود صافي الربح إلى الحكم على أن الربح من نوعية رديئة، كما تشير أيضا إلى أن المنشأة في حاجة ماسة إلى تدبير نقدية من أنشطة الاستثمار عن طريق بيع أصول ثابتة أو تصفية استثمارات مالية، أو الحصول على نقدية من خلال أنشطة التمويل مثل: الاقتراض أو إصدار أسهم جديدة.

---

[1] دكتور مؤيد راضي خنفر ، دكتور غسان فلاح المطارنة ، **مرجع سبق ذكره** ، ص196.

[2] طارق عبد العال حماد، التقارير المالية،**أسس الإعداد والعرض والتحليل وفقا لأحدث الإصدارات والتعديلات في معايير المحاسبة الدولية والأمريكية والبريطانية والعربية والمصرية**، دار الجامعة للطباعة و النشر، مصر، 2004، ص 165.

2- التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية:

وتشمل الاستحواذو التصرف في الأصول طويلة الأجل كالعقارات والآلات والتجهيزات والديون وأدوات حقوق الملكية (من أسهم وسندات) في المنشآت الأخرى [1].

- تضم الأنشطة الاستثمارية الآثار النقدية للعمليات المتعلقة بموارد وممتلكات المنشأة المستخدمة في توليد الإيرادات والدخل خلال الفترة المالية او في المستقبل [2].

- وتشمل بشكل عام على التدفقات النقدية الناشئة عن تغير في بنود الموجودات طويلة الأمد وكذلك الاستثمارات طويلة الأمد [3].

ومن الأمثلة على هذه التدفقات مايلي :

- النقدية المدفوعة لشراء موجودات ثابتة .
- النقدية المدفوعة لشراء أسهم وسندات .
- النقدية المدفوعة في إنشاء مبنى الشركة .
- إعطاء قرض لإطرافالأخرى .
- النقد المحصل من بيع موجودات ثابتة .
- النقد المحصل في تسديد قرض ممنوح لإطرافالأخرى .
- النقد المحصل من بيع أسهم وسندات

ميزة التدفقات النقدية من الاستثمار:

تستخدم كمؤشر لاحتمالات النمو والانكماش المستقبلية، فصافي التدفق النقدي السالب من أنشطة الاستثمار يشير إلى احتمال نمو مستقبلي واحتمال الزيادة في الأرباح لأنه يعبر عن زيادة في الأصول الثابتة أو زيادة الاستثمارات المالية، والعكس إذا وجدت صافي التدفق النقدي موجب من أنشطة الاستثمار يشير إلى أن المنشأة تلجأ إلى التنازل عن أصولها الثابتة واستثماراتها المالية.

[1] طارق عبد العال حماد، **موسوعة معايير المحاسبة الدولية ،الجزء الأول**، كلية التجارة جامعة عين الشمس، مصر ،2003/2002 ،ص 154.

[2] مؤيد راضي خنفر ،غسان فلاح المطارنة،**مرجع سبق ذكره**،ص197.

[3] عبد الناصر إبراهيم نور ، إيهاب نظمي إبراهيم ،**المحاسبة المتوسطة**،الطبعة 1، دار المسيرة ،الاردن،2011،ص74

3 – التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية:

- وهي التي ترتبط مباشرة بتمويل للمنشأة نفسها، وأيضا متعلقة بالحصول على موارد التمويل للأصول سواء من قروض أو من إصدار أسهم [1].
- وهي التي تشمل بشكل عام على التدفقات النقديةالناشئة عن التغير في بنود المطلوبات طويلة الأمد وحقوق الملكية [2].
- ويمكن القول أن قائمة التدفقات للأنشطة التمويلية تتضمن كل التدفقات الداخلة والخارجة للمنشأة، المتعلقة بمصادر التموين الداخلية (لحقوق الملكية) ومصادر تمويل خارجية (الالتزامات)[3].

ومن الأمثلة على هذه التدفقات من الأنشطة التمويلية مايلي :

- المقبوضات النقدية من إصدار أسهم أو سندات جديدة
- المقبوضات النقدية الناشئة عن الحصول على قروض ماليةمتوسطة أو طويلة الأجل .
- المدفوعات النقدية عن سداد قروض أو سندات ترتبت على المنشأة .
- توزيعات أرباح الأسهم النقدية على مساهمي المنشأة .

ميزة التدفقات النقدية من أنشطة التمويل:

- تستخدم التدفقات النقدية من أنشطة التمويل كمؤشر لمدى توافر واستخدام النقدية من خلال الأسهم والسندات والقروض ومدى قيام المنشأة بإجراء توزيعات الأرباح على المساهمين.
- يعتبر الإفصاح عن التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية في قسم منفصل من القائمة مفيدا في التنبؤ بالحقوق والالتزامات المتعلقة بالتدفقات النقدية المستقبلية من قبل مقدمي الأموال للمؤسسة[4].

---

[1] كمال الدين الدهراوي،**تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار** ،الطبعة1، الدار الجامعية، مصر،2004،ص 156.

[2] عبد الناصر إبراهيم نور ، إيهاب نظمي إبراهيم ،**مرجع سبق ذكره**، ص75

[3] مؤيد راضي خنفر ،غسان فلاح المطارنة ، **مرجع سبق ذكره**،ص197.

[4]لخضر علاوي **:معايير المحاسبة الدولية (دروس وتطبيقات محلولة)** الصفحات الزرقاءالدولية،الجزائر2012،ص81

حيث أنه يمكن القول أن:

- ارتباط أنشطة التشغيل بالصفقات التي تؤدي إلى وجودها في الدخل.
- ارتباط أنشطة الاستثمار بتحليل حسابات الأصول طويلة الأجل.
- ارتباط أنشطة التمويل بحسابات الخصوم طويلة الأجل وحسابات حقوق الملكية [1].

كما يمكننا تبويب قائمة التدفقات النقدية على النحو التالي والمتمثلة في الجدول.

الجدول رقم :(1-3) يبين تبويب قائمة التدفقات النقدية

نوع التدفقات	الأنشطة الرئيسيـة		
	الأنشطة التشغيلية	الأنشطة الاستثمارية	الأنشطة التمويلية
التدفقات النقدية الداخلية	- متحصلات العملاء - متحصلات من المبيعات النقدية - متحصلات فوائد وتوزيعات الأرباح	- تحصيل قروض سبق منحها للغير - بيع استثمارات طويلة الأجل - بيع أصول ثابتة	- الحصول على قروض طويلة الأجل - إصدار سندات - إصدار أسهم
التدفقات النقدية الخارجة	- مدفوعات للموردين - مدفوعات عن مشتريات نقدية - مدفوعات عن مصروفات - مدفوعات الضرائب	- منح قروض للغير - شراء استثمارات طويلة الأجل(السهم والسندات لشركات أخرى) - شراء أصول ثابتة	- سداد قروض طويلة الأجل - رد أو سداد السندات - سداد توزيعات الإرباح

المصدر: عبد الناصر إبراهيم نور ، إيهاب نظمي إبراهيم ،**المحاسبة المتوسطة**،الطبعة 1، دار المسيرة ،الاردن،2011، ص80

- ويمكن تلخيص الأنشطة والبنود المتعلقة بها من خلا ما يلي:

أنشطة التشغيل :

- قائمة الدخل.
- الأصول المتداولة فيما عدا النقدية.
- الخصوم المتداولة.

أنشطة الاستثمار:- الأصول غير المتداولة (طويلة الأجل)

أنشطة التمويل:- الخصوم غير المتداولة (طويلة الأجل).

- حقوق الملكية [2].

[1] طارق عبد العال حماد، تقرير المالية ، **مرجع سبق ذكره** ، ص 252

[2] **نفس المرجع**، ص 253

- وتظهر من خلال الشكل التالي لقائمة التدفقات النقدية المختصرة .

الشكل رقم :(1– 1) يبين الشكل العام لقائمة التدفقات النقدية

صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية

(+) أو (–)

صافي التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية

(+) أو (–)

صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية

=

صافي الزيادة أو النقص في النقدية

+

رصيد النقدية في بداية الفترة

=

رصيد النقدية في نهاية الفترة

المصدر : وجدي حامد حجازي ،**تخطيط وإدارة السيولة النقدية دار التعليم الجامعي**،الطبعة 1، الدار تعليم الجامعيمصر،2010،ص 94.

التغييرفي النقدية خلال الفترة

=

صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية

(+)

صافي التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية

(+)

صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية

المصدر : لخضر علاوي **:معايير المحاسبة الدولية (دروس وتطبيقات محلولة)** الصفحات الزرقاءالدولية،الجزائر2012،ص82

الفرع الثاني : مصادر و خطوات وطرق إعداد قائمة التدفقات النقدية:

أولا : مصادر إعداد قائمة التدفقات النقدية :

ولإعداد قائمة التدفقات النقدية فلابد من توفر ثلاثة مصادر للمعلومات وهي :[1]

- **الميزانية العامة** :وهي ميزانية عمومية مقارنة عن فترتين متتاليتين بما يسمح بمعرفة التغير في عناصرها.
- **قائمة الدخل للفترة الحالية** :هذه القائمة توفر التدفقات النقدية المتوفرة أو المستخدمة في العمليات خلال الفترة .
- **معلومات إضافية أخرى .**

ثانيا : خطوات إعداد قائمة التدفقات النقدية:

إذ يتم إعداد التدفق النقدي على أساس مبدأ المقارنة بين أرصدة عناصر الميزانية في بداية المدة مع الرصيد نفسه في نهاية المدة وتأثير هذه العناصر على النقد، ويمكن حساب صافي التدفق النقدي من خلال معرفة العلاقة بين المقبوضات النقدية والمدفوعات النقدية خلال السنة المالية المطلوبة [2].مع الاعتماد على ثلاثة مصادر التي تم ذكرها سابقا.

حيث يقوم المحاسب بعد تجميع هذه المعلومات بإتباع الخطوات التالية لإعداد قائمة التدفقات النقدية:

1) **إيجاد التغير في النقدية:** ويكون ذلك من خلال رصيد الزيادة أو النقصان في رصيد النقدية وما يعادلها.
2) **رصيد التغيرات في بنود الميزانية العمومية:** يتم هنا رصد التغيرات الحادثة في مختلف بنود الميزانية العمومية سواء كان ذلك بالزيادة أو النقصان تمهيدا لاستخراج التدفقات النقدية من النشاط التشغيلي.
3) **احتساب التدفقات النقدية من النشاط التشغيلي:** وتحسب هذه التدفقات حسب الطريقة المستخدمة في إعداد القائمة سواء كانت الطريقة المباشرة أو غير المباشرة.
4) **احتساب التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية والتمويلية:** حيث يتم المقابلة بين التدفقات الداخلة والتدفقات الخارجة ضمن كل نشاط.
5) **استخراج صافي التدفقات النقدية:** يتمهنا جمع صافي التدفقات النقدية من

مختلفالأنشطة(التشغيلية،الاستثمارية،التمويلية) وهو ما يجب أن يتساوى مع التغير في النقدية وما يعادلها، حيث يجمع الرصيد إلى النقدية وما يعادلها فيأول المدة ليتطابق مع رصيد النقدية وما يعادلها في آخر المدة [3].

---

[1] عبد الناصر إبراهيم نور ، إيهاب نظمي إبراهيم ،**مرجع سبق ذكره**، ص73

[2] دريد كمال آل شبيب، **مرجع سبق ذكره**، ص 124.

[3] مؤيد راضي خنفر ،غسان فلاح المطارنة،**مرجع سبق ذكره**،ص201

ثالثا : طرق إعداد قائمة التدفقات النقدية :

يمكن إعداد قائمة التدفقات النقدية إما بأتباع الطريقة المباشرة أو الطريقة الغير مباشرة والفرق بين هاتين الطريقتين يتمثل في إظهار التدفقات النقدية من عمليات التشغيل.

1) **الطريقة المباشرة :**

حيث يتم الإفصاح عن إجمالي عمليات المقبوضات والمدفوعات النقدية للبنود الأساسية أي أنها تبين المدفوعات النقدية المستخدمة في أنشطة التشغيل مطروحة من المتحصلات النقدية الناتجة من أنشطة التشغيل ويظهر صافي التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل باستخدام الطريقة المباشرة[1]، وبالإتباع الخطوات التالية

أ- **تحديد صافي التدفقات النقدية منأنشطةالتشغيل على النحو التالي :**

- **المتحصلات النقدية من العملاء** = صافي المبيعات (من قائمة الدخل) (+)النقص في حساب العملاء أو(-)الزيادة في حساب العملاء
- **المتحصلات النقدية من العملاء** = المبيعات (+) ذمم مدينة (بداية الفترة) (-)ذمم مدينة (نهاية الفترة) ويتم الحصولعلى الزيادة أو النقص في حساب الذمم المدينة بطرح رصيد حساب الذمم المدينة في بداية المدة من رصيد حساب الذمم المدينة في نهاية المدة .
- **المدفوعات النقدية للموردين** = تكلفة البضاعة المباعة (+) النقص في حساب الموردين (+) الزيادة في حساب المخزون
- **المدفوعات النقدية للموردين** = تكلفة البضاعة المباعة (-) النقص في حساب المخزون(-) الزيادة في حساب الموردين
- **المدفوعات النقدية للموردين**= المشتريات + ذمم دائنة (بداية الفترة)(-) ذمم دائنة (نهاية الفترة)
- **المصروفات الأخرى المدفوعة** = مصروفات التشغيل (+) الزيادة في المصروفات المقدمة (+) النقص في المصروفات المستحقة الدفع (-) مصروفات الاهتلاك والإطفاء

أو المصروفات الأخرى المدفوعة: مصروفات التشغيل (-) النقص في المصروفات المقدمة (-) الزيادة في المصروفات المستحقة الدفع (-)مصروفات الامتلاك والإطفاء

- **المدفوعات لضرائب الدخل** = ضرائب الدخل (+) النقص ضرائب الدخل المستحقة أو (-) الزيادة ضرائب الدخل المستحقة
- **إيرادات أحرى محصلة** = مثل إيرادات (أوراق مالية و فوائد دائنة) (+) إيرادات مقدمة **أو** (-) إيرادات مستحقة

[1] عبد الناصر إبراهيم نور ، إيهاب نظمي إبراهيم ، **مرجع سبق ذكره**، ص75

وفي ظل الطريقة المباشرة يتم الحصول على المعلومات المتعلقة بإجمالي المبالغ المحصلة والمدفوعة للبنود الرئيسة بإحدى الطرقتين[1] :

- من الدفاتر المحاسبية للمؤسسة .
- بتعديل عناصر المبيعات ، تكلفة المبيعات ، والفوائد وما شابهها من عناصر حسابات النتائج .

الشكل رقم (1-2) : يبين التحويل من أساس الاستحقاق إلى الأساس النقدي

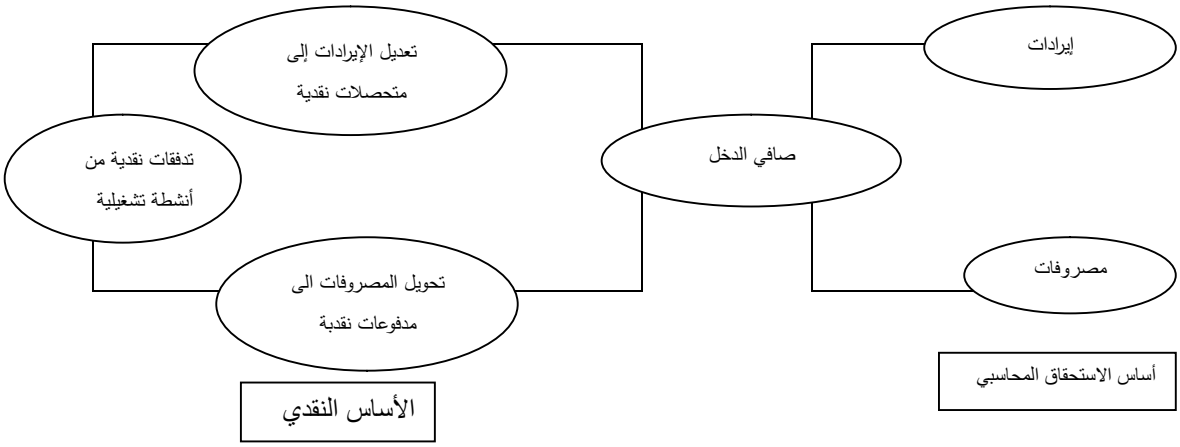

المصدر : [1]طارق عبد العال حماد، **موسوعة معايير المحاسبة الدولية ،الجزء الأول**، كلية التجارة جامعة عين الشمس، مصر ،2003/2002 ،ص. 259.

ب- تحديد صافي التدفقات النقدية من النشاطات الاستثمارية و التمويلية على النحو التالي :

يتم عرض التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية والتمويلية عن طريق الإفصاح عن إجمالي المقبوضات والمدفوعات للبنود الرئيسية بطريقة منفصلة إي بإجمالي قيمتها ودون إجراء مقاصة بينهما ، ويوضح ذلك في الجدول :

[1]لخضر علاوي :**مرجع سبق ذكره**، ص 84

جدول رقم (1-4) : يبين صافي التدفقات النقدية من النشاطات الاستثمارية والتمويلية .

التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية	
- **التدفقات الداخلة**	
متحصلات من بيع الأصول الثابتة	XX
متحصلات من بيع الاستثمارات طويلة الأجل	XX
متحصلات من تحصيل القروض طويلة الأجل المقدمة للغير	XX
- **التدفقات الخارجة**	
مدفوعات لشراء أصول طويلة الأجل	XX
مدفوعات لشراء الاستثمارات طويلة الأجل	XX
مدفوعات لقروض طويلة الأجل المقدمة للغير	XX
صافي التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية	XXXX
التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية	
- **التدفقات الداخلة**	
متحصلات من إصدار سندات أو قروض	XX
متحصلات من إصدار أسهم لفترة طويلة الأجل المقدمة للغير	XX
- **التدفقات الخارجة**	
سداد توزيع الإرباح	XX
سداد ديون طويلة الأجل	XX
صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية	XXXX

المصدر : أمين السيد احمد لطفي ، **التحليل المالي لإغراض تقييم ومراجعة الأداء والاستثمار في البورصة**،الطبعة 1، الدار االثقافة الاسكندرية مصر،2005،ص295

- **مزايا استخدام الطريقة المباشرة ما يلي:**

– إظهار المصادر والاستخدامات للنقدية الناجمة عن العمليات التشغيلية المستلمة والمسددة.
– تسهيل عملية الفهم لدى المستثمرين.
– مقبول من قبل مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي **(FASB)**.
– تمكن المستخدم من الحصول على تقييم أفضل للعلاقة بين صافي دخل المنشاة وتدفقاتها المستقبلية.

عرض جدول رقم (1-5): يبين قائمة التدفقات النقدية من خلال الطريقة المباشرة:

التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية	المبالغ
(+) المقبوضات من الزبائن	XX
(-) المدفوعات للموردين و الموظفين	XX
(-) التدفقات النقدية من عليات التشغيل	XX
(-) الفوائد المدفوعة	XX
(-) الضرائب المدفوعة على النتائج	XX
= التدفق النقدي الصافي من الأنشطة التشغيلية (A)	XXXX
التدفق النقدي من الأنشطة الاستثمار	XX
(-) اقتناء الشركات فرعية مع خصم النقد المكتسب	XX
(-) الحصول على تثبيتات ملموسة	XX
(+) التنازل عن تثبيتات ملموسة	XX
(+) الفوائد المحصلة	XX
(+) أرباح أسهم محصلة	XX
= التدفق النقدي الصافي من الأنشطة الاستثمار (B)	XXXX
التدفق النقدي من الأنشطة التمويلية	
(+) المقبوضات الناتجة من إصدار أسهم	XX
(+) التحصيلات الناتجة من قروض طويلة الأجل	XX
(-) المدفوعات الناتجة من قروض طويلة الأجل أو من عقود إيجار تمويل	XX
(-) أرباح أسهم مدفوعة (يمكن عرض أرباح الأسهم من خلال الأنشطة التشغيلية)	XX
= التدفق النقدي الصافي من الأنشطة التمويلية(C)	XXXX
التغير الصافي للنقد أو النقد المعادل (A+B+C) = D	XXXX
النقد أو النقد المعادل في بداية الفترة E	XX
النقد أو النقد المعادل في نهاية الفترة (D + E)	XX

المصدر :لخضر علاوي :معايير المحاسبة الدولية (دروس وتطبيقات محلولة) الصفحات الزرقاءالدولية،الجزائر2012، ص83

2) الطريقة غير المباشرة:

يتم بموجب هذه الطريقة احتساب صافي التدفقات النقدية للنشاط التشغيلي عبر تعديل صافي الدخل (الناتج النهائي لقائمة التدخل) ببنود أخرى هي البنود التي أثرت على صافي الدخل المستخرج ولم تؤثر على النقدية لذا فإن البعض يطلق على هذه الطريقة طريقة التسوية ، وتضم هذه البنود [1]:

- التغيرات الحاصلة في بنود الأصول والالتزامات المتداولة والتي لها ارتباط مباشر بالأنشطة التشغيلية (كشراء وبيع البضائع ومصاريف التشغيل)
- البنود ذات الطبيعة الغير النقدية في قائمة الدخل ،كالاهتلاك على الأصول الثابتة الملموسة ومصروفات الإطفاء على الأصول الغير ملموسة .
- المكاسب والخسائر ذات العلاقة بالأنشطة التمويلية والاستثمارية في المنشاة كمكاسب وخسائر بيع الأصول .

ويمكننا التعبير عن آلية تعديل صافي الدخل في هذه البنود عبرا لشكلالتالي :

صافي الدخل

↓

الإضافات	**التخفيضات**
– مصروفات الاهتلاك على الأصول الثابتة الملموسة	– إطفاء العلاوة على السندات .
– مصروفات الإطفاء على الأصول الثابتة غير	– النقصان في الالتزام الضريبة المؤجلة .
– إطفاء الخصم على السندات	– دخل الاستثمارات من الشركات التابعة .
– الزيادة في التزام الضريبة المؤجلة	(طريقة نسبة حق الملكية)
– خسائر الاستثمارات في أسهم الشركات التابعة (طريقة نسبة حق الملكية)	– مكاسب بيع الأصول الثابتة .
– خسائر بيع الأصول الثابتة	– الزيادة في الذمم المدنية .
– خسائر تخفيض ألأصول الثابتة	– الزيادة في المخزون .
– النقصان في الذمم المدينة	– الزيادةفي المصروفات المدفوعة مسبقا.
– النقصان في المخزون	– النقص في حسابات الدائنون .
– النقصان في المدفوعات مقدما	– النقص في المصروفات المستحقة الدفع .
– الزيادة في حسابات الدائنون	
– الزيادة في المصروفات المستحقة الدفع	

↓

صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية

المصدر :مؤيد راضي خنفر ،غسان فلاح المطارنة،**مرجع سبق ذكره**، ص199

[1] د-مؤيد راضي خنفر ،د -غسان فلاح المطارنة،**تحليل القوائم المالية (مدخل نظري وتطبيقي)**، طبعة1 دار الميسرة عمان ، الاردن ، 2006، ص 199

جدولرقم(1-6) يبين قائمة التدفقات النقدية من خلال الطريقة الغير المباشرة:

التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية	المبالغ
النتيجة قبل الضريبة	XX
(+)الاهتلاكات و المؤونات	XX
(+) الأعباء المالية	XX
(-) الإيرادات المالية	XX
(+/ -) نتيجة تحويل العملة	XX
(+/ -) التغير في احتياجات رأس المال العامل	XX
(-)الفوائد المدفوعة	XX
(-) الضرائب المدفوعة على النتائج	XX
التدفق النقدي الصافي من الأنشطة التشغيلية (A)	XXXX
التدفق النقدي من الأنشطة الاستثمار	XX
(-) اقتناء الشركات فرعية مع خصم النقد المكتسب	XX
(-) الحصول على تثبيتات ملموسة	XX
(+) التنازل عن تثبيتات ملموسة	XX
(+) الفوائد المحصلة	XX
(+) أرباح أسهم محصلة	XX
التدفق النقدي الصافي من الأنشطة الاستثمار (B)	XXXX
التدفق النقدي من الأنشطة التمويلية	XX
(+) المقبوضات الناتجة من إصدار أسهم	XX
(+) التحصيلات الناتجة من قروض طويلة الأجل	XX
(-)المدفوعات الناتجة من قروض طويلة الأجل أو من عقود إيجار تمويل	XX
(-) أرباح أسهم مدفوعة (يمكن عرض أرباح الأسهم من خلال الأنشطة التشغيلية)	XX
التدفق النقدي الصافي من الأنشطة التمويلية(C)	XXXX
التغير الصافي للنقد أو النقد المعادل (A+B+C) = D	XXXX
النقد أو النقد المعادل في بداية الفترة E	XX
النقد أو النقد المعادل في نهاية الفترة (D + E)	XX

المصدر : لخضر علاوي : **معايير المحاسبة الدولية (دروس وتطبيقات محلولة)** الصفحات الزرقاء الدولية، الجزائر2012، ص85

مزايا الطريقة استخدام الطريقة الغير مباشرة

- التركيز على الاختلافات بين صافي الدخل وصافي التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية.
- إظهار العلاقة بين قائمة الدخل والميزانية العمومية وقائمة التدفقات النقدية.
- إن أكثر الشركات أو المؤسسات تستخدم الطريقة غير المباشرة.

فرغم أن الطريقة غير المباشرة أكثر شيوعا في الاستخدام إلا أن لجنة المعايير المحاسبية الدولية ومجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي (FASB) يشجعان المنشآت على استخدام الطريقة المباشرة، وكما ورد في المعيار المحاسبي السابع (7) فإن هناك ميزة تتصف بها الطريقة المباشرة وهي أنها تقدم معلومات قد تكون مفيدة في التقييم أو التخطيط المستقبلي للتدفقات النقدية وهذه الفائدة لا تتحقق عند استخدام الطريقة غير المباشرة كبديل لها [1].

[1] طارق عبد العال حماد، **مرجع سبق ذكره**، ص 166.

الشكل رقم: (1- 3) يبين الطريقة المباشرة والطريقة الغير المباشرة

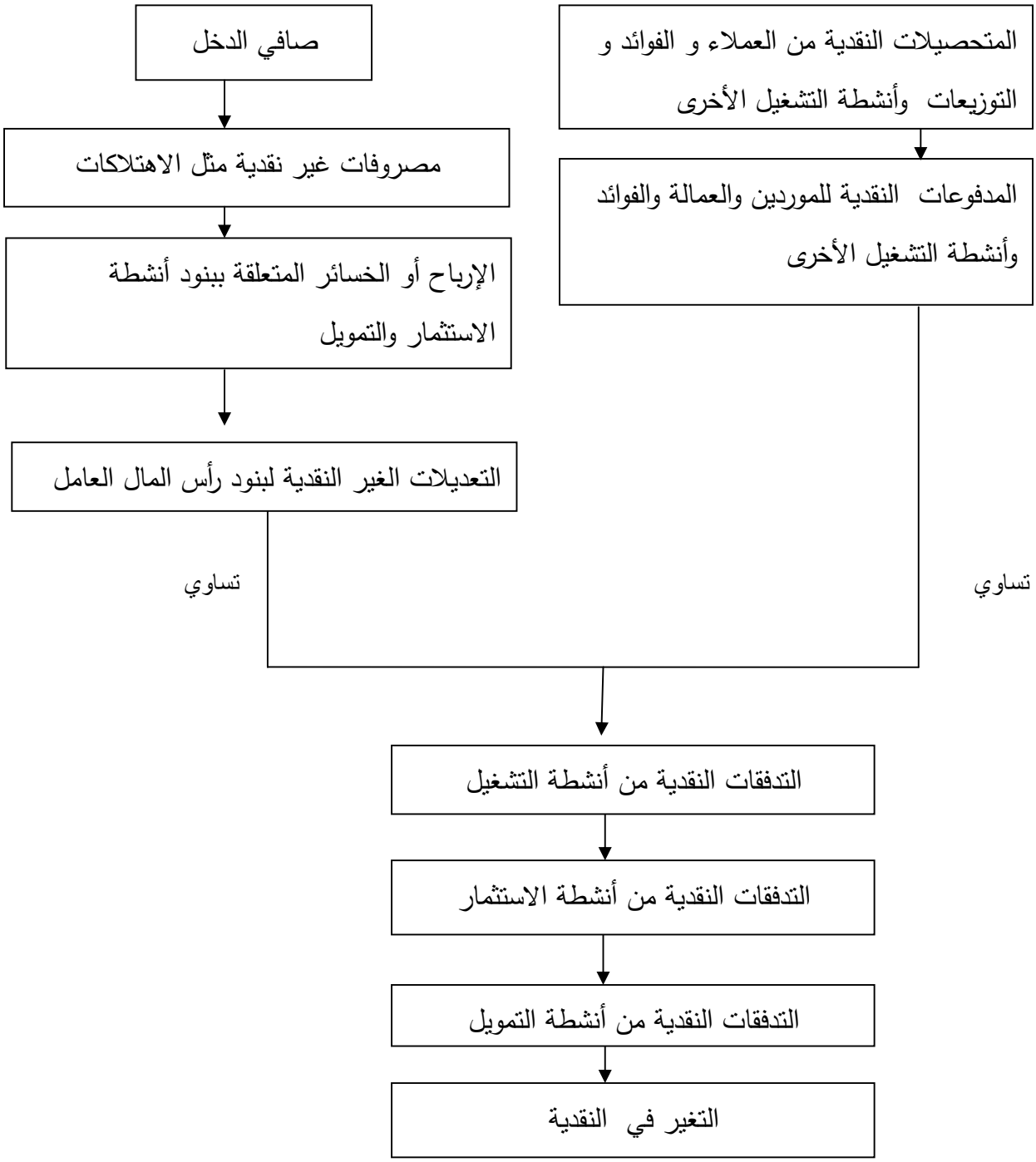

المصدر : طارق عبد العال حماد، **مرجع سبق ذكره**، ص 261

عرض التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية والتمويلية :

يجب على المنشأة أن تعرض وبشكل منفصل الأنواع الرئيسية لإجمالي المقبوضات النقدية وإجمالي المدفوعات النقدية الناشئة عن النشاطات الاستثمارية والتمويلية [1].

عرض صافي التدفقات النقدية :

يمكن التقرير عن التدفقات الناتجة عن الأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية على أساس صافي تلك التدفقات وذلك في الحالات الآتية:

أ- المتحصلات والمدفوعات النقدية التي تتم لحساب العملاء وذلك عندما تكون تلك التدفقات خاصة بأنشطة العميل وليس بأنشطة المنشأة ومن أمثلتها ما يلي:

* قبول الودائع تحت الطلب وإعادة دفعها من قبل البنك.
* الأموال التي تحتفظ بها إحدى الشركات الاستثمارية للعملاء.
* الإيجارات التي تحصل نيابة عن ملاك العقارات ثم تدفع لهم.

ب- المتحصلات والمدفوعات النقدية الخاصة ببنود تتسم بسرعة معدل دورانها وكبر حجم مبالغها وقصر آجالها ومن أمثلتها ما يلي:

* المبالغ الأصلية المتعلقة بعملاء بطاقات الائتمان.
* شراء وبيع الاستثمارات.
* بعض عمليات الاقتراض قصيرة الأجل الأخرى ومن أمثلة تلك العمليات التي لا تزيد آجالها عن ثلاثة أشهر.

- كما أنه يمكن استخدام أساس صافي التدفقات النقدية للتقرير عن التدفقات الناتجة عن الأنشطة التالية والخاصة بالمنشآت المالية:

* المقبوضات والمدفوعات النقدية المتعلقة بقبول الودائع وإعادة دفعها والتي يكون لها تاريخ استحقاق محدد.
* إيداع الودائع لدى المؤسسات المالية الأخرى وإعادة سحبها.
* القروض والسلفيات المقدمة للعملاء وكذلك تحصيل تلك القروض والسلفيات.

- **حالات خاصة أو استثنائية:**

في بعض الأحيان عند محاولة إعداد قائمة التدفقات النقدية تعترضنا بعض الصعوبات والمشاكل ومن أهمها تحديد طبيعة النشاط هل هو تشغيلي، استثماري ، تمويلي فكذلك هناك مؤسسات من تواجه مجموعة من الصعوبات مثل التدفقات بالعملة الأجنبية وغير العادية وغيرها من المشاكل.

[1] إسماعيل إسماعيل،**دورة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية**، أصدرت ضمن الفعاليات العلمية لهيئة الأوراق والأسواق المالية بالتعاون مع جمعية المحاسبين القانونيين السوريين، دمشق، سوريا 2009.

***التدفقات النقدية بالعملة الأجنبية** : يجب تسجيل التدفقات النقدية الناتجة عن عمليات بعملات أجنبية المستخدمة في إعداد التقارير المالية للمنشأة وباستخدام سعر الصرف الساري في تاريخ التدفق النقدي، كما يتعين ترجمة التدفقات النقدية للشركة التابعة الأجنبية، باستخدام أسعار الصرف السائد بين العملات الأجنبية وعملة إعداد التقارير المالية وذلك في تواريخ حدوث تلك التدفقات النقدية وبالنسبة لمكاسب أو خسائر الصرف غير النقدية المثبتة في قائمة الدخل يجب إظهارها كبند مستقل عند تسوية صافي الدخل والأنشطة التشغيلية [1].
(الفقرة 28 من معيار IAS7)

***البنود غير العادية:** قد تحقق المنشأة موارد أو تتحمل نفقات غير ناتجة عن ممارسة المنشأة لنشاطها العادي الذي قامت من أجله ولا تتصف بالانتظام وهو ما يطلق عليها (بالبنود غير العادية) حيث يجب تبويب التدفقات النقدية المتعلقة بالبنود غير العادية حسب الأنشطة المسببة لها إلى تشغيلية، تمويلية،استثمارية كما يجب الإفصاح بشكل مفصل عن التدفقات النقدية المتعلقة بالبنود غير العادية، حيث أنه يساعد مستخدمي القوائم المالية على فهم طبيعتها وآثارها على التدفقات النقدية الحالية أو المستقبلية للمنشأة [2](الفقرة 29-30 من المعيار IAS7).

* **الفوائد وتوزيعات الإرباح** : بالرغم من إدراج الاستثمارات المالية ضمن أنشطة الاستثمار، إلا أن إيرادات الفوائد والتوزيعات المحصلة مقابلها تدرج ضمن أنشطة التشغيل ونفس الأمر بالنسبة للقروض التي تحصل عليها الشركة فإنها تدرج ضمن أنشطة التمويل ولكن الفوائد المسددة مقابل هذه القروض توضع ضمن أنشطة التشغيل، ويرجع السبب في ذلك إلى أن هذه الفوائد والإرباح تؤثر على صافي الدخل وتظهر ضمن بنود قائمة الدخل، وعلى العكس من ذلك فإن توزيعات الأرباح على المساهمين لا تدخل ضمن أنشطة التشغيل وذلك لأنها لا تؤثر على صافي الدخل ولذلك تظهر ضمن أنشطة التمويل [3].(الفقرة 33 المعيار IAS7)

* **ضرائب الدخل** : تعتبر ضرائب الدخل ناتج العديد من العمليات التي يترتب عليها تدفقات نقدية تبوب كتدفقات متعلقة بالأنشطة التشغيلية و الاستثمارية والتمويلية بالقائمة، حيث تطلب المعيار ضرورة الإفصاح عن التدفقات الناتجة عن ضرائب الدخل كمبالغ إجمالية بشكل منفصل بالقائمة على أن تصنف عادة باعتبارها تدفقات نقدية ناتجة من أنشطة التشغيل ومع ذلك إذا أمكن ربط الضرائب المدفوعة بشكل عملي عن كل مجموعة على حدا على أنها أنشطة استثمارية أو تمويلية [4](الفقرة 36 المعيار IAS7).

---

[1] طارق عبد العال حماد، التقارير المالية ،**مرجع سبق ذكره**،ص 170.

[2] طارق عبد العال حماد،التقارير المالية ،**مرجع سبق ذكره**،ص 173.

[3] طارق عبد العال حماد، التقارير المالية ،**مرجع سبق ذكره**، ص 258.

[4] سالمي محمد الدينوري،**مرجع سبق ذكره** ،ص 92.

* **المعاملات غير النقدية :** بالنسبة للعمليات غير النقدية المتعلقة بأنشطة الاستثمار والتمويل فإنها وفقا للمعيار المحاسبي الدولي السابع يجب أن تستبعد من قائمة التدفقات النقدية باعتبار أن هذه العمليات لا تتطلب تدفقات. نقدية في الفترة الحالية ويجب الإفصاح عن مثل هذه العمليات في مكان آخر في القوائم المالية أو مرفقاتها كإيضاحات وبشكل يوفر كل المعلومات المتعلقة بهذه الأنشطة ومن أمثلة العمليات غير النقدية ما يلي:

- الاستحواذ على الأصول من خلال التأجير الدولي.
- تحويل الديون إلى حقوق ملكية (مثل تحويل سندات إلى أسهم عادية)
- تغيير أصول أو التزامات غير نقدية بأصول أو التزامات غير نقدية أخرى
- إصدار أسهم مقابل الحصول على أصول.

* **إفصاحات أخرى:** هناك بعض المعلومات الإضافية قد تكون مرتبطة بمستخدمي القوائم المالية لتوفير نظرة صائبة عن السيولة والقدرة على السداد للمنشأة ولذلك يضع المعيار الدولي السابع (7) إفصاحات أخرى مطلوبة أو في بعض الحالات يكون موصى بها، رغم أن هناك صعوبة في تقديمها فهي فريدة من نوعها، فهي تمكن مستخدمي القوائم المالية من فهم أفضل للوضع المالي للمنشأة ومن بين الإفصاحات التي يشجع المعيار على تقديمها هي :

– تسهيلات القروض الممنوحة.

– في حالة الاستثمار في مشروعات مشتركة والتي تتم المحاسبة عنها باستخدام طريقة التوحيد التناسبي، فإن إجمالي التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل والاستثمار و التمويل سوف يتم إظهار الجزء الذي يخص الاستثمار في المشروع المشترك معه.

– مقدار التدفقات النقدية المنفصلة من خلال القطاعات الصناعية أو الجغرافية.

الفرع الثالث: تحليل قائمة التدفقات النقدية:

تأتي أهمية تحليل التدفقات النقدية من أهمية القائمة نفسها حيث يستطيع المحلل المالي من خلال هذا التحليل إن يحكم على الأداء المالي للمنشاة كما يمكنه أيضا الحكم على مدى ملاءمة التدفقات النقدية وكفايتها لاحتياجات المنشاة ، بالإضافة إلى ما يوفره هذا التحليل من معلومات مهمة عن مصادر التدفق النقدي في المنشاة وما قد يوفره عن إمكانية التنبؤ باستمراريتها أو فشلها[1] .

ويجرى تحليل التدفقات النقدية بإشكال متعددة فإما أن نستخدم التحليل العمودي لقائمة التدفق النقدي أو أن نستخدم فوائم التدفق النقدي للمنشاة عبر سنين مختلفة أوان نستخدم قوائم تدفق نقدي لمنشات مختلفة هذا بالإضافة إلى تحليل النسب المالية .

[1] مؤيد راضي خنفر ،غسان فلاح،**مرجع سبق ذكره**،ص208

أولا : التحليل العمودي لقائمة التدفق النقدي

التحليل العمودي لقائمة التدفق النقدي يفصل بين التدفقات النقدية الداخلة والتدفقات النقدية الخارجة في القائمة الواحدة ، ويتم بموجب هذا التحليل دراسة سلوك كل بند من بنود هذه التدفقات النقدية نسبة إلى مجموع التدفقات التي ينتمي إليها .

ثانيا :نسب التدفقات النقدية

يعتبر أسلوب نسب التدفقات النقدية من الأساليب المهمة في تحليل قائمة التدفقات النقدية وتقييم الأداء في المنشآت المختلفة، ويلاحظ أن تطور هذه النسب واستخداماتها كان بطيئا مقارنة بالنسبة المالية التقليدية المرتبطة.بقائمة الدخل والوضع المالي حيث يعود ذلك إلى التأخير في اعتبار قائمة التدفقات النقدية كقائمة أساسية وقد ثبتت أهمية استخدام هذه النسب في كثير من الحالات خاصة عندما تنبأت بإفلاس بعض الشركات ومن بين أهم هذه النسب ما يلي والممثلة في الجدول التالي:

الجدول رقم(1-7): يبين النسب المستعملة في تحليل قائمة التدفقات النقدية

اسمالنسبة	المعادلة	التحليل
نسبةالتدفقات النقدية من النشاط التشغيلي إلى الالتزامات المتداولة (نسبة كفاية التدفق النقدي)	صافي تدفقات النشاط التشغيلي ÷ الالتزامات المتداولة	تعبر هذه النسبة على قدرة المنشأة على توليد تدفقات نقدية اللازمة لتغطية الالتزامات قصيرة الأجل، فارتفاع هذه النسبة يعبر عن السيولة الجيدة للمنشأة
نسبةالتدفقات النقدية من النشاط التشغيلي إلىإجمالي الالتزامات	صافي تدفقات النشاط التشغيلي ÷ إجمالي الالتزامات	تعبر هذه النسبة على قدرة المنشأة على تغطية التزاماتها ككل، وأكثر من يلجأ إلى هذه النسبة هم المقرضون والمسؤولين في المنشآت المالية عن منح القروض للعملاء.
المتبقي من النشاط التشغيلي إلى الالتزامات المتداولة	صافي تدفقات النشاط التشغيلي (-) توزيعات الأرباحالنقدية ÷ الالتزامات المتداولة	تظهر هذه النسبة قدرة المؤسسة على سداد ديونها القصيرة الأجل من صافي تدفقات التشغيل بعد سداد التوزيعات النقدية للمساهمين
نسبة التدفقات النقدية التشغيلية إلى فوائد الديون	تدفقات النشاط التشغيلي +الفوائد المدفوعة + الضرائب المدفوعة ÷ الفوائد المدفوعة	تبين هذه النسبة عدد مرات تغطية التدفقات النقدية التشغيلية لفوائد الديون التي ترتبت على المؤسسة.

صافي التدفقات النقدية من النشاط التشغيلي إلى النفقات الرأسمالية	صافي تدفقات النشاط التشغيلي ÷ النفقات الرأسمالية	تبين هذه النسبة قدرة المنشأةعلى تغطية وتسديد الديون المستحقة حتى بعد إنفاق نفقاتها الرأسمالية وشراء أو تحديثها لأصولها الإنتاجية وتدل النسبة الأكبر على أن المنشأة لديها الأموال والتدفقات النقدية ولديها كذلك وفرة من هذه الأموال لتغطية ديونها والتزاماتها.
نسبة تدفقات النشاط التشغيلي إلى توزيعات الإرباح النقدية وتسمى أيضا القدرة على دفع التوزيعات	صافي تدفقات النشاط التشغيلي ÷ توزيعات الأرباح	توضحهذه النسبة عدد مرات تغطية التدفقات النقدية لتوزيعات الأرباح النقدية لحملة الأسهم، فارتفاع النسبة يطمئن المساهمين والمستثمرين على السياسة المتبعة من قبل إدارة المنشأة.
نسبة التدفقات منالنشاطالتشغيلي لكل سهم عادي	صافي تدفقات النشاط التشغيلي (–)توزيعات الأسهم الممتازة ÷ عدد الأسهم العادية	تبينهذهالنسبةنصيب السهم العادي من التدفقات النقدية التشغيلية، فارتفاعها يعتبر مؤشر إيجابي.
نسبة صافي التدفقات النقدية من النشاط التشغيلي إلى صافي الدخل	صافي تدفقات النشاط التشغيلي ÷ صافي الربح(الدخل)	هي نسبة تبين إلىإي مدى نجحت المنشاة في دعم أرباحها المتحققة عبر تدفقاتها النقدية التشغيلية أو بكلمات أخرى النجاح الذي حققته الإرباح الصافية في توليد تدفقات نقدية تشغيلية
نسبة صافي التدفق التشغيلي إلى المبيعات	صافي تدفقات النشاط التشغيلي ÷ المبيعات	تمثل هذه النسبة مدى كفاءة سياسة الائتمان المتبعة من قبل المنشأة في تحصيل النقدية من زبائنها.
نسبة صافي التدفقات النقدية التشغيلية إلى التدفقات النقدية الخارجة من الأنشطة الاستثمارية والتمويلية	صافي تدفقات النشاط التشغيلي ÷ إجمالي التدفقات النقدية الخارجة لأنشطة الاستثمار والتمويل	بواسطة هذه النسبة يمكن التعرف على مدى كفاية صافي التدفقات النقدية التشغيلية التي من المفترض أن تكون المصدر الأساسي للتدفقات وتبين كذلك مدى تغطية أنشطة الاستثمار والتمويل، فارتفاع النسبة دلالة على أن المنشأة لديها سيولة جيدة وقادرة على الاستمرار في أنشطتها دون مشاكل

المصدر: د-مؤيد راضي خنفر ،د -غسان فلاح المطارنة،**تحليل القوائم المالية (مدخل نظري وتطبيقي)**، طبعة1 دار الميسرة عمان ، الاردن ، 2006،ص213

الفرع الرابع:أهداف وأهمية قائمة التدفقات النقدية:

أولا :أهمية قائمة التدفقات النقدية :

تظهر أهمية الاعتماد على معلومات قائمة التدفقات النقدية من قبل مستخدمي القوائم المالية حيث :

- توفر معلومات مفيدة لكل من الإدارة ومستخدمي القوائم المالية،
- تعتبر معلومات قائمة التدفقات النقدية وسيلة للتعرف على درجة السيولة التي تتمتع بها المؤسسة ومرونتها المالية ودرجة المخاطر التي تصاحب تدفقاتها .
- تعتبر معلومات التدفق النقدي مفيدة في تقييم مدى قدرة المؤسسة على توليد النقدية وما في حكمها حيث تستخدم المعلومات التاريخية للتدفق النقدي كمؤشر لقيمة وتوقيت ومدى تأكد تحقق التدفقات النقدية المستقبلية .
- تزيد من القدرة على مقارنة التقارير المتعلقة بالأداء التشغيلي لمختلف المنشات .
- مساعدة الدائنين لمعرفة هل لدى المنشاة نقدية كافية لدفع ديونها الخارجية .
- قياس أثر التدفقات الاستثمارية والتمويلية على الربحية
- وضعوتطويرنماذجتساعدفيإجراءالمقارناتبينالتدفقاتالنقديةالحاليةوالتدفقاتالنقديةالمستقبلية

ثانيا :أهداف قائمة التدفقات النقدية:

يهدف هذا المعيار إلى إلزام المؤسسات بتقديم معلومات من التغيرات الفعلية في النقدية وما يعادلها، حيث إن الهدف الرئيسيمن إعدادها هو تزويد المستخدمينوأصحابالصلة بالمعلومات المتعلقة بالمقبوضات والمدفوعات النقدية للمؤسسة خلال فترة زمنية معينة، ومن خلال هذه القائمة يمكن تحقيق الأهداف التالية[1]:

– الحصول على المعلومات المتعلقة بالأنشطة التشغيلية والاستشارية والتمويلية على أساس نقدي.

– تحديد مصادر الاختلاف بين صافي الدخل وصافي التدفقات النقدية .

– تقييم التدفقات النقدية التاريخية والحالية والتنبؤ بالتدفقات المستقبلية .

– مساعدة المستثمرين والمقرضين وغيرهم في تقييم مقدرة المنشأة على الوفاء بالتزاماتها وتوزيع أرباحها، وفي توفير احتياجاتها النقدية من التمويل الخارجي.

– الإفصاح عن العمليات التمويلية والاستثمارية التي لا تؤثر بشكل مباشر على التدفقات النقدية.

[1] مؤيد راضي خنفر ،**مرجع سبق ذكره**،ص196

المبحث الثاني :الادبيات التطبيقية

المطلب الأول : عرض الدراسات السابقة

الفرع الأول :الدراسات العربية

أولا : دراسة حليمة الفولاني،جدول التدفقات النقدية في ظل اعتماد المعايير المحاسبية الدولية ،دراسة ميدانية ،مذكرة ماستر ، ورقلة 2014.

هدفت الدراسة إلى إلقاء الضوء على مفهوم المعيار السابع (جدول تدفقات الخزينة) و التعرف على أسباب و دوافع صدوره و استعماله في المؤسسة

- بحث و مناقشة جدول تدفقات الخزينة كأحد أبرز دعائم لتحقيق السيولة .
- بيان أهمية جدول تدفقات الخزينة عن القوائم الأخرى .

و من أهم التوصيات :

نرى أن يسعى مجلس المعايير المحاسبية الدولية إلى إصدار أو تعديل ما تم إصداره من معايير محاسبية لتتماشى مع التغيرات و التطورات الحاصلة في الاقتصاد العالمي نتيجة للأزمة العالمية ،و أن يبتعد عن أسلوب التعقيد التي تتصف به المعايير المحاسبية المحلية .

ثانيا : دراسة حمزة بن خليفة ، دور قائمة تدفقات الخزينة في تقييم الاداء المالي للمؤسسة ،مذكرة ماجستير ،دراسة حالة مؤسسة توزيع و صيانة العتاد الفلاحي ،الوادي EDIMMA.2012

هدفت هذه الدراسة من خلال إعداد جدول التدفقات النقدية التي عبارة عن تعرض مصادر التدفقات النقدية الداخلة و الخارجة و تهدف إلى توفير المعلومات لمستخدمي القوائم المالية حول التغيرات الحاصلة في النقدية و ما يعادلها ،و حسب المعيار المحاسبي الدولي رقم (07) قائمة التدفقات النقدية يتوجب تصنيفها إلى ثلاث أنشطة رئيسية :تشغيلية ،استثمارية ،تمويلية ،و قد نص هذا المعيار على أن يتم إعداد هذه القائمة وفق طريقتين الطريقة المباشرة و الطريقة الغير مباشرة .

و يعتبر التحليل باستخدام النسب المالية من أقدم الأدوات المستعملة في تقييم أداء المؤسسات و قد تم اشتقاق من قائمة التدفقات النقدية مؤشرات تفيد في تقييم الوضعية المالية ،كما أنها ملائمة أكثر لتحديد نقاط القوة و الضعف في نشاط المؤسسة ومن أهم الإغراضالتي تخدمها قائمة التدفقات النقدية قدرتها في تقييم سيولة و ربحية المؤسسة لأنها توفر معلومات مفيدة لكل من الإدارة و مستخدمي القوائم المالية ،و تعتبر وسيلة للتعرف على درجة السيولة التي تتمتع بها المؤسسة و مرونته المالية و درجة المخاطر التي تصاحب تدفقاتها

بالإضافة إلى أن تلك القائمة تمكن مستخدميها من الرقابة على أداء المؤسسة و تمتعها بقدرة تنبؤية عالية بأداء المؤسسة من حيث التدفقات النقدية المستقبلي

و قد توصلت دراسة حالة مؤسسة توزيع و صيانة العتاد الفلاحي إلى أنهيمكن الحصول على صافي خزينة موجبة بالرغم من خسارة النتيجة المحاسبية للمؤسسة و كذا العكس يمكن للمؤسسة تحقيق نتيجة ربحية عالية

مع انخفاض في قيمة الخزينة الصافية و بالتالي ضرورة إعداد قائمة التدفقات النقدية لما لها دور أساسي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة .

ثالثا :عبد القادر دشاش ، ميسة جمال حود ،بناء و تحليل تدفقات الخزينة ، دراسة حالة لمطاحن الواحات " ،الملتقى الدولي العلمي : حول الإصلاح المحاسبي في الجزائر ، يومي 29 و30 نوفمبر2011.

تم التوصل إلى النتائج التالية :

اعتماد عنصر الخزينة المعيار الأكثر موضوعية في الحكم على تسيير مالية المؤسسة و ذالك من خلال تدفقات الخزينة .

- يحتوي جدول تدفقات الخزينة على مجموعة من التدفقات المالية المشكلة للخزينة و هي : " تدفق خزينة الاستغلال ، تدفق خزينة الاستثمار ؛ تدفق خزينة التمويل ؛ الخزينة الصافية "؛

تستخدم جدول تدفقات و هي متعددة في مراقبة الحركات المالية و مراقبة مستوى السيولة ، و المحللون الماليون يدركون جيدا أهمية و حدود كل طريقة أو تقنية و يعترفون بأن ولا طريقة من هذه الطرق تفوق الأخرى و إنما لكل واحدة من هذه الطرق مجال لاستخدامها

رابعا :دراسة الحلبي ،دورمعلومات التدفقات النقدية في اتخاذ قرارات الاستثمار الاقتراض في الشركات الخاصة السورية ،دراسة تطبيقية ،مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية – المجلد– 2006.

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد الملاحظات الإدارية المتعلقة بآراء مستخدمي المعلومات و مواقفهم المهنية في محيط العمل عن دور معلومات التدفقات النقدية وفق ما نصت عليه معايير المحاسبة الدولية الأمريكية و الأنظمة المحاسبية المطبقة في المنشآت الخاصة السورية لاتخاذ قرارات الاستثمار و الاقتراض وتم توزيع 65 استمارة استبيانيه و قد بلغ معدل الاستجابة العام 60 من عدد الاستبيانات ، و استخدمت في الدراسة الأساليب الإحصائية الملائمة .

و خلصت الدراسة إلى بعض النتائج من أهمها :

أن نسبة (85) من المشاركين يعتمدون على القوائم المالية التقليدية في اتخاذهم للعديد من القراراتالاستثمارية ،بالإضافة إلى بعض المشاركين يعتمدون على التدفقات النقدية في حالات محددة فقط و ذلك لمنع التلاعب المحاسبي .

أما أهم التوصيات فكانت كالتالي :

– دعوة وزارة المالية لتضمين البيان المالي للأغراض الضريبية معلومات و بيانات عن قائمة التدفقات النقدية .

– ضرورة قيام كل من الجامعة و جمعية المحاسبين القانونين ووزارة المالية بإعداد مشروع نظام محاسبي موحد يأخذ في الحسبان التوحيد المحاسبي بين الشركات في القطاعات العام و الخاص.

– ضرورة توسيع الدراسات العلمية و المستقبلية لتشمل عينة من الصناعات المختلفة في كل من القطاعين العام و المشترك ، و إعداد المقارنات عن دور معلومات التدفقات النقدية في تطوير الأداء و اتخاذ القرارات المختلفة

خامسا :دراسة قدومي و الكيلاني ، استخدام قائمة التدفقات النقدية لتقييم أداء الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية ، دراسة تحليله لعينة من الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية (2000 – 2003).

هدفت الدراسة إلى التعرف على أهمية قائمة التدفقات النقدية و التي تقوم بإعدادها المنشآت في تقييم أدائها الفعلي و مدى قدرتها على الوفاء بالتزاماتها من مصادرها الداخلية دون اللجوء للمصادر الخارجية تمت الدراسة على عينة عشوائية مكونة من 10 منشآت صناعية المساهمة العامة الأردنية للفترة من عام 2000– 2003.

توصلت الدراسة إلى عدة نتائج :

1– تعتبر قائمة التدفقات النقدية من أهم القوائم لأغراض تقييم سيولة المنشآت و اتخاذ القرارات .

2– الاختلاف في نتيجة التحليل يعود إلى عدم تطابق طبيعة البيانات المالية التي توفرها كل قائمة من القوائم المالية .

خلصت الدراسة لعدة توصيات من أهمها :

ضرورة قيام الاكاديميين في الأردن بتوسيع دراساتهم حيث تشمل قطاعات أخرى.

ضرورة قيام إدارات المنشآت بالاعتماد على قائمة التدفقات النقدية بشكل رئيسي لمعرفة مركزها المالي الفعلي و قدرتها على الوفاء بالتزاماتها و سداد توزيعات الأسهم .

سادسا :دراسة سوزان عطا درغام ، العلاقة بين التدفقات النقدية و عوائد الاسهم وفقا للمعيار المحاسبي رقم 07 " دراسة تطبيقية على المصارف الوطنية العاملة في فلسطين "،مذكرة ماجستير ، غير منشورة ، فلسطين ، 2008 .

هدفت الدراسة إلى اختبار العلاقة بين كل من التدفقات النقدية من النشاطات التشغيلية و النشاطات الاستثمارية و النشاطات التمويلية و النشاطات مجتمعة و بين عوائد الأسهم للمصارف الوطنية العاملة في فلسطين طبقا للمعيار المحاسبي الدولي رقم 7

و شملت الدراسة 7 مصارف وطنية تعمل في فلسطين خلال الفترة من العام 2000 إلى عام 2006 و تم الحصول على

البيانات المطلوبة من خلال القوائم المالية ، و لاختبار فرضيات الدراسة تم تحليل البيانات باستخدام البرنامج الاحصائي و استخدام المتوسطات الحسابية ومعامل ارتباط بيرسون .SPSS

وخلصت الدراسة إلى ضرورة ايلاء قائمة التدفقات النقدية أهمية اكثر و توجيه مستخدمي القوائم المالية الى فهمها و تحليلها كونها توفر معلومات مالية خالية من التضليل .

الفرع الثاني :الدراسات الاجنبية

1- Koji Kojima,Dècision Usefulness Cash Flow Information Format An Number 12, ،Expèrimente, International Review of Business KwanseiGakuinUniversity Repositoey,March,2012

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز أهمية المعلومات المتعلقة بتدفقات الخزينة في اتخاذ القرارات الاقتصادية و ذلك من خلال بيان أثر الإفصاح عن التدفقات النقدية التشغيلية بالطريقة المباشرةو الطريقة غير المباشرة على اتخاذ القرارات الاقتصادية كالإقراض و التمويل .

وقد تمت الدراسة عن عينة مكونة من 38 طالب محاسبة (من الخرجين و الجامعيين) حيث أن 14 طالب منهم يدرسون محاسبة على مستوى الدراسات العليا أما 24 طالبا فهم يدرسون في مدرسة مهنية للمحاسبين و المراجعيين و القانونين اليابانية ، و تم توزيع عن عينة الدراسة بيانات متعلقة بمؤسسة افتراضية متمثلة في الميزانية ،جدول حسابات النتائج و جدول تدفقات الخزينة بالطريقة المباشرة و غير المباشرة . وقيمة افتراضية لقرض سيقدم لهذه المؤسسة ، و من ثم طرح عليهم استبيان يتضمن أسئلة حول قدرة هذه المؤسسة ، ومن ثم طرح عليهم استبيان يتضمن قدرة هذه المؤسسة على تسديد القرض أي طريقة لغرض قائمة التدفقات النقدية تساعد أكثر على التنبؤ بقدرة المؤسسة على تسديد الديون .

2- Juhakinnunen, MarkkuKoskela, Is the information provided by the statement of cash flows that are identical compared to the balance sheet and income statement information .1999.

قام الباحث بدراسة ما إذا كانت التدفقات النقدية الفعلية من الانشطة التشغيلية و التمويلية و الاستثمارية و المشتقة من قائمة التدفقات النقدية للشركات عينية للدراسة تتطابق مع التدفقات النقدية التقديرية بالاعتماد على الميزانية العمومية و قائمة الدخل .

خلصت الدراسة إلى عدم وجود تطابق بشكل دائم و خاصة في التدفق النقدي التشغيلي و رأس المال العامل مقارنة بالتدفق النقدي التقديري و الذي يعتمد على القوائم المالية الأخرى ، حيث أوصى الباحث بضرورة تحسين المعايير في الإعداد و الإفصاح عن قائمة التدفقات النقدية الفعلية .

المطلب الثاني : أوجه الشبه و الاختلاف

الفرع الأول : أوجه الشبه

تتشابه دراستنا الحالية مع الدراسات السابقة من حيث المضمون المتمثل في توضيح اهمية و مكانة قائمة التدفقات النقدية

الفرع الثاني :أوجه الاختلاف

جدول رقم (1-8) يبين أوجه الاختلاف في الدراسات

المجال	الدراسات السابقة	الدراسة الحالية
هدف الدراسة	هدفت الدراسات الى: -تحديد أهمية المعلومات التي تقدمها قائمة التدفقات النقدية. -اختبار العلاقة بين التدفقات النقدية والنشاطات التشغيلية و الاستثمارية و التمويلية.	تهدف الدراسة الى ابرز طرق اعداد وتحليل قائمة التدفقات النقدية.
حدود الدراسة	بالنسبة لفترة البحث أجريت الدراسات في الفترة الممتدة ما بين 2003و 2013 اما لفترة الاحصائيات كانت معظمها في الفترة الممتدة بين 2000و2006	بالنسبة لفترة البحث أجريت الدراسة بين 2018/03/01الى 2018/03/31 بالنسبة لفترة الاحصائيات كانت 2016 و2017
المنهج المستخدم	اعتمدت اغلب الدراسات على دراسة حالة والمنهج الوصفي لوصف المعلومات الجاهزة وتحليلها. اما بالنسبة للادوات المستخدمة في جمع المعلومات تمثلت في المقابةوالملاحظة و الاستبيان	اعتمدت الدراسة على المهج الوصفي التحليلي اما الدرلسة الميدانية اعتمدت على منهج دراسة الحالة للإظهار الوضعية النقدية للمؤسسة اما بالنسبة للادوات المستعملة في جمع المعلومات تمثلت في المقابلة و الملاحظة
بيئة الدراسة	أجريت الدراسة في بيئات مختلفة شملت مناطق مختلفة مؤسسات جزائرية وعربية و اجنبية	اجريت الدراسة في بيئة جزائرية
مجتمع الدراسة	تكون مجتمع الدراسة في مجموعة من المناطق(الودي ، ورقلة، دمشق، الشركات الصناعية للمساهمة العامة الاردنية	مؤسسة الاسمنت عين التوتة الوحدة التجارية تقرت.

خلاصة الفصل الأول

إن توافق وتطبيق البيئة الجزائرية والبيئة الدولية قي مجال المعايير المحاسبة الدولية له منافع عديدة وفوائد،و أمام الصعوبات التي ترتبت علية نتائج وانعكاسات قد تكون ايجابيه أو سلبية إلا انه الجانب السلبي أكثر ميلا في البيئة الجزائرية التي لم تصل بعد إلى ما وصلت إليه البيئات الدولية المتقدمة ، حيث أنه لايمكن للمؤسسات أن تساير التطور وتضمن سوقا لها ، وذلك من حيث المنتجات ومستوى الخدمات المقدمة ، و وسائل وتقنيات الإنتاج المستعملة و إعداد برامج وهيكلة واضحة لمتابعة ما يحدث على الصعيد الدولي ،وعلى مستوى المعايير المحاسبية الدولية ينبغي على المؤسسات إن يكون لديها تمثيل في مجلس المعايير المحاسبة الدولي وذلك حتى تطرح المشاكل الموجودة قي مجال المحاسبة ،ومن بين هذه المؤسسات الاقتصادية الدولة الجزائرية التي تبنت تطبيق المعايير المحاسبة الدولية منذ سنة 2010 م و أصبحت المؤسسات تقوم بإعداد القوائم المالية وفق المعايير المحاسبة الدولية خاصة قائمة التدفقات النقدية التي أصبحت من القوائم المهمة و الإلزامية بعد قائمة الدخل وقائمة المركز المالي ،حيث يمكننا القول على أنها مكملة لقائمة الدخل بإفصاحها عن التدفقات النقدية التي المتولدة من الأنشطة التشغيلية للمؤسسة ، ومكملة لقائمة المركز المالي بإفصاحها عن عمليات التدفقات النقدية التي تؤدي إلى التغير في الأصول والالتزامات وحقوق الملكية ، كما أنها تبين قدرة المؤسسة على توليد النقدية ومرونتها المالية ، كما نستطيع من خلالها تقييم الأداء المالي للمؤسسة فتعد أهميتها اكبر من القوائم الأخربإلا نها تساعد مستخدمي هذه القوائم على فهم وضعية المؤسسة ، كما انه بعد تبويبها إلىالأنشطة الثلاثة (التشغيلية ، الاستثمارية ، التمويلية) وهذا من اجل تحديد صافي التدفقات النقدية الناتجة عن كل نشاط ، ويولي مستخدمي هذه القائمة اهتمام كبير بالتدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية .

كما انه يمكن الحكم على وضعية المؤسسة كذلك من خلال تحليل النسب الخاصة بقائمة التدفقات النقدية وهي تعتبرمؤشرات هامة لكل من له علاقة وطيدة بالمؤسسة من مستثمرين ومساهمين، والمقرضين والدائنين لمعرفة الوضع المالي للمؤسسة من اجل اتخاذ القرار المناسب.

الفصـــل الثـــاني

دراســـــة الحالـــــة

بمؤسســـة الاسمنـــت

عين التوتـــة الوحدة

التجاريـــــة بتقـــرت

تمهيد:

بعد التطرق في الفصل السابق إلى المفاهيم النظرية المتعلقة بالمعايير المحاسبية الدولية و قائمة التدفقات النقدية و تطرقنا إلى طريقة إعداد و تحليل قائمة التدفقات النقدية وفق المعايير المحاسبية الدولية ، قمنا بدراسة ميدانية على مستوى شركة الإسمنت عين التوتة _الوحدة التجارية _ تقرت _ من أجل إسقاط ما تم تناوله في الجانب النظري على الجانب التطبيقي لأستخلاص النتائج و الإجابة على الفرضيات ، و لدراسة أعمق و أكثر تفصيلا تمثل هدا الفصل على مبحثين رئيسيين

المبحث الاول : لمحة تاريخية عن المؤسسة و الطريقة و الادوات المستعملة في الدراسة

المطلب الاول : لمحة تاريخية عن المؤسسة

الفرع الأول : نشأة المؤسسة وأهدافها

أولا : نبذة تاريخية عن مؤسسة الاسمنت عن توتة الوحدة التجارية تقرت:

شركة الاسمنت عين التوتة الوحدة التجارية تقرت هي شركة وطنية تجارية ذات أسهم ،تختصص بتعبئة و توزيع الإسمنت الذي تستقبله إما من مصنع الشركة الأم عين التوتة ببانتة او من حامة بوزيان بقسنطينة تبسة ، و بدأت هذه الوحدة نشاطها سنة 1967 م ،و يقع مقرها بشارع 05 جويلية ص ب 52 بتقرت و تتربع على مساحة قدرها 1600 متر ، إما رأسمالها الاجتماعي فهو يقدر ب 225000000000 دج.

تغطي الوحدة كل من ولاية ورقلة ، اليزي و الوادي ، و تتكون من 12 مركز للبيع و هي : تقرت ، ورقلة ، اليزي ، جانت ، برج الحواس ، عين امناس ، برج عمر ادريس ، دبداب ، المغير ، الحجيرة و جامعة ، حيث تشغل هذه الوحدة 74 عامل تابع .ASSللشركة و 42 عامل تابع لشركة الأوراس للأمن و الخدمات

الجدول رقم (1.2) : يوضح توزيع عمال الوحدة حسب الجنس

المجموع	إدماج	تمهين	تنفيذ		تأهيل		إطارات		
	مهني		مؤقتين	دائمين	مؤقتين	دائمين	مؤقتين	دائمين	الجنس
64	2	12	9	2	37	7	5	4	رجال
10	5	1	0	1	9	0	0	0	نساء
74	7	13	9	3	46	7	5	4	المجموع

ثانيا : جانب الجودة ، البيئة ، الصحة و السلامة المهنية في المؤسسة :

منحت الوحدة التجارية تقرت شهادات مطابقة للمواصفات التالية :

1- نظام إدارة الجودة في ISO9001؛2008

2- نظام إدارة البيئة 2004 ؛ISO14001

3- نظام إدارة الصحة و السلامة المهنية 2007 ؛OHSAS18001

و تتعهد هذه الوحدة بكل شفافية بتلبية مختلف حاجيات السوق و متطلبات كافة العملاء من زبائن و موردين ، و كذا متطلبات المحيط في هذا الميدان و السلطات و كل مستخدميها التابعين لها عبر كافة وحداتها حيث ما وجدت ، وذالك من خلال دمج نظام متكامل للتسيير وفقا للمواصفات السابقة حيث تعمل على :

أ_ احترام كافة التشريعات و القوانين المنظمة لأنشطتها و القيام بكافة المستلزمات ذات الصلة بنشاطها ؛

ب_ الوقاية من التلوث عن طريق :

- التقليص من الإنبعاثات الملوثة للغلاف الجوي و الحفاظ على الموارد الطبيعية ؛
- التحكم في إدارة و تسيير النفايات .

ت_ الاستماع بصفة دائمة إلى انشغالات جميع الأطراف المعنية ؛

ث_ السهر على مدى مطابقة منتجاتها للعلامة الوطنية تاج ؛

ج _ الحفاظ على صحة الأشخاص و الممتلكات ؛

ح _ السعي الدائم إلى التحكم في المخاطر و ذالك بالسيطرة على الضوضاء و القضاء على الإنبعاثات الملوثة للهواء .

و تتمثل الأهداف العامة للشركة في الاستجابة لمتطلبات الزبائن أو العملاء المختلفة ؛ و كذا التحسين المستمر لنمط التسيير المتكامل

ثالثا :اهداف المؤسسة تكمن اهداف المؤسسة فيما يلي :

1. الحفاظ على بقاء نشاط المؤسسة وهذا برفع مستوى المردودية
2. المساهمة في القضاء على البطالة وهذا من خلال تشغيل اليد العاملة
3. تدريب وتكوين العمال وتلاقيهم خبرات ومهارات جديدة
4. السعي الى تحقيق اكبر رقم اعمال وهذا بعد الاستغلال الأمثل لمصالحها
5. استخدام احسن واحدث تقنيات التسيير

الشكل رقم(2-1) يوضح شعار المؤسسة

المجمع الصناعي لإسمنت الجزائر
GICA GROUPE
Groupe Industriel des Ciments d'Algérie
شركة الإسمنت عين التوتة
SOCIETE DES CIMENTS DE AÏN TOUTA
« S.CIM.A.T »
ش.ذ.إ. - رأسمالها الاجتماعي: S.P.A. au capital social de : 2.250.000.000.00 D A
N° Identification Fiscale : 0-99805022210668 - N° Article d'Imposition : 30137501560 - N° Registre de Commerce : 0222106/B/98
UNITE COMMERCIALE TOUGGOURT الوحدة التجارية تقرت

الفرع الثاني : الهيكل التنظيمي للمؤسسة

يتكون الهيكل التنظيمي لمؤسسة الاسمنت عين التوتة الوحدة التجارية تقرتمن ما يلي

أولا :مدير الوحدة: يقوم بالمهام المتمثلة فيما يلي

1. يبرم كل العقود والصفقات التي تقدم لمصالح المؤسسة و الامظاء على الشيكات
2. يستعمل كل المبالغ الموجهة للمؤسسة وذالك فيما يسمح به القانون
3. الامظاء على المحاضر التي تكون المؤسسة طرف فيها

ثانيا :مصلحة المالية والمحاسبة :وتتمثل مهام رئيس المصلحة والمالية فيما يلي

1. وضع الميزانية المالية السنوية للمؤسسة
2. يوقع رفقة المدير العام على الشيكات الموجهة الأصحاب الخدمات
3. مراقبة ودراسة الملفات الخاصة بعمليات الشراء
4. حضور الاجتماعات مع المدير العام

ثالثا : مصلحة الموارد البشرية:وتتمثل مهام رئيس مصلحة المستخدمين فيما يلي

1. اعداد قرارات مختلفة (الترقية –تغيير المناصب –انهاء عقد العمل ...)
2. الإمضاءات على العطل السنوية
3. مراقبة التنقيط
4. مراقبة الاجرى الشهرية للعمال والمصادقة عليها

رابعا :مصلحة التجارة :هي مديرية إستراتيجية بحث تقوم باستلام طلبات الزبائن و تسليم الفواتير والسندات لمصلحة المحاسبة ، وتقوم بتصنيف العملاء إلى أصناف وهذه ضرورة حتمية لإرضاء الزبون .

خامسا :مصلحة الأمن : وتقوم بالمهام التالية

1. السهر على امن المؤسسة والمراقبة المستمرة للزوار الأجانب
2. تحرير محاضر حول الحوادث

الشكل رقم (2.2) : يوضح الهيكل التنظيمي للوحدة التجارية تقرت

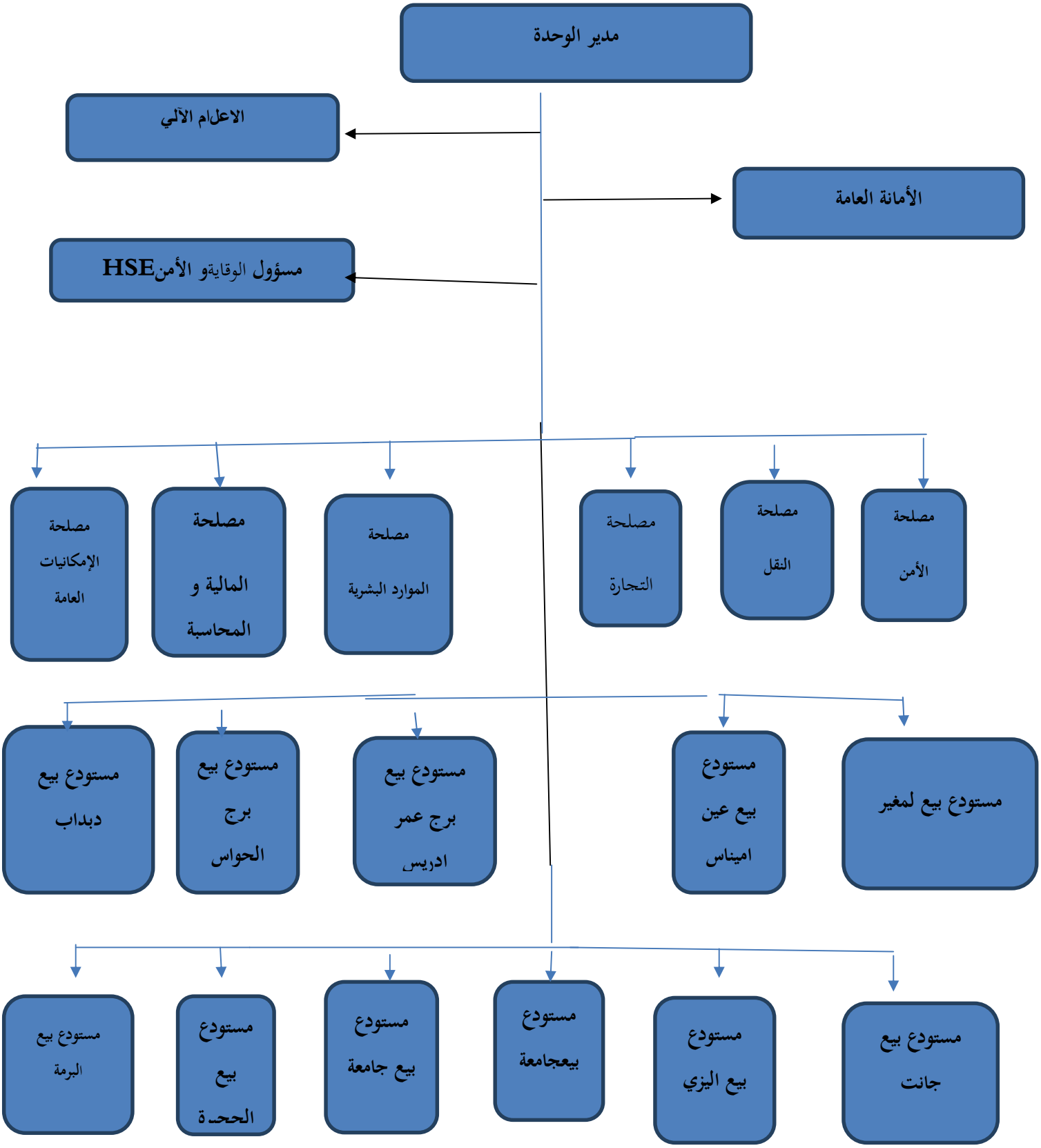

المطلب الثاني :الطريقة و الأدوات المستخدمة

الفرع الأول : طريقة الدراسة

اولا: المنهج المتبع و مصادر المعلومات

1- المنهجية المتبعة

من أجل الوصول إلى هدف الموضوع والإجابة على الأسئلة السابق طرحها و الوقوف على إعداد وتحليل قائمة التدفقات النقدية وفق المعايير المحاسبية الدولية تم إستخدام منهجين الأول المنهج الوصفي التحليلي لعرض المعلومات النظرية المتعلقة بالموضوع و ذالك بعد جمعها و تلخيصها ،أما الثاني تمثل في منهج دراسة الحالة حيث تم الاعتماد في الدراسة الميدانية على دراسة حالة مؤسسة الاسمنت –عين التوتة–الوحدة التجارية تقرت ، كأداة فعالة لاختبار فرضيات البحث و من أجل إسقاط الجانب النظري على التطبيقي و توضيح واقع قائمة التدفقات النقدية في المؤسسة لزيادة معرفة الموضوع .

2- مصادر معلومات الدراسة

اعتمدت الدراسة على مصدريين أساسيين من المعلومات :

1/ مصادر أولية :تمثلت في جمع المعلومات المحصلة من مؤسسة الاسمنت الوحدة التجارية تقرت ،التي عالجنا فيها الجانب الميداني من الدراسة .

2/ مصادر ثانوية :من أجل الاحاطة الكافية بالموضوع تم الاعتماد على مجموعة من المراجع العربية و الأجنبية كمصدر ثانوي للدراسة منها ، الكتب الرسائل الجامعية ،المقالات و المجالات و ذالكلاطراء الجانب النظري.

ثانيا: إختيار مجتمع الدراسة

من أجل إجراء الدراسة التطبيقية تم إختيارمؤسسة الإسمنت عين التوتة الوحدة التجارية تقرت الفترة الممتدة (2016-2017)

كعينة للدراسة و من أجل إثبات صحة الفرضيات أو نفيها .

الفرع الثاني : الأدوات المستعملة في الدراسة

في هذا الفرع سنعرض جملة الأدوات التي تم الاعتماد عليها من أجل جمع البيانات و المعلومات

أولا : المقابلة الشخصية

حيث قمنا بإجراء مقابلة شخصية مع المحاسب في المؤسسة و مع العاملين في مصلحة المستخدمين :و هذا للحصول على معلومات مباشرة عن الموضوع .

ثانيا : الوثائق

حيث اعتمدناعلى مجموعة من الوثائق الداخلية الخاصة بالمؤسسة و المرتبطة بالموضوع كذالك القوائم المالية محل الدراسة من أجل الإجابة على التساؤلات و الاستفسارات المتعلقة بالموضوع .

المبحث الثاني: اعداد وتحليل قائمة التدفقات النقدية في مؤسسة الاسمنت عين توتة وحدة تقـرت

المطلب الأول: إعداد القوائم المالية (قائمة المركز المالي المقارنة وقائمة الدخل)

بالاعتماد على الوثائق المقدمة من طرف المؤسسة والمتوافقة مع معايير المحاسبة الدولية ،و لإعداد قائمة التدفقات النقدية يجب الأخذ بعين الاعتبار قائمة المركز المالي المقارنة والتي تتمثل في الميزانية الختامية لسنة 2016 ولسنة 2017 لأنه يمكن استعمال مخرجاتها في إعداد القائمة ، كما تطلب الدراسة قائمة الدخل السنة الحالية2017 .

الفرع الأول : قائمة المركز المالي المقارنة بين سنة (2016-2017)

جدول رقم:(2-2) يبين الأصول الموقوفة بتاريخ 12/31/(2016-2017) الوحدة: دج

الميزانية الأصول				
الأصل	إجمالي (2017)	استهلاك (2017)	الصافي (2017)	الصافي (2016)
أصول غير جارية				
فارق بين الاقتناء-المنتوج الايجابي أو السلبي	0.00	0.00	0.00	0.00
تثبيتات معنوية	**350 000 .00**	**0.00**	**350 000 .00**	**350 000 .00**
تثبيتات عينية	**652 281 576.43**	**493 589 492.47**	**158 692 083.96**	**119 772 845.40**
أراض	6 473 931.68	0.00	6 473 931.68	6 473 931.68
مبان	259 984 757.01	256 542 674.41	3 442 082.60	4 656 931.40
تثبيتات عينية أخرى	385 822 887.74	237 046 818.06	148 776 069.68	108 641 982.32
تثبيتات ممنوح امتيازها	0.00	0.00	0.00	0.00
تثبيتات يجري انجازها	**208 799 999.68**	**0.00**	**208 799 999.68**	**32 072 647.22**
تثبيتات مالية	0.00	0.00	0.00	0.00
سندات موضوعة موضع معادلة	0.00	0.00	0.00	0.00
مساهمات أخرى و حسابات دائنة ملحقة بها	0.00	0.00	0.00	0.00
سندات أخرى مثبتة	0.00	0.00	0.00	0.00
قروض و أصول مالية أخرى غير جارية	0.00	0.00	0.00	0.00
ضرائب مؤجلة على الأصل	**26 199 867.08**	**0.00**	**26 199 867.08**	**16 884 773.94**
مجموع الأصول غير الجارية	**887 631 443.19**	**493 589 492 .47**	**394 041 950.72**	**169 080 266.56**
أصول غير الجارية				
مخزونات و منتجات قيد التنفيذ	154 774 813.51	0.00	154 774 813.51	103 997 438.01
حسابات دائنة و استخدامات مماثلة	321 754 769.21	0.00	321 754 769.21	812 398 340.88
الزبائن	6 484 728.01	0.00	6 484 728.01	11 653 075.48
المد ينون الآخرون	312 582 082.26	0.00	312 582 082.26	800 191 474.95
الضرائب و ما شابهها	2 687 958.94	0.00	2 687 958.94	553 790.45
الأصول الأخرى غير الجارية	0.00	0.00	0.00	0.00
الموجودات و ما يماثلها	222 997 454.56	0.00	222 997 454.56	317 556 620.49
الأموال الموظفة و الأصول المالية الجارية الأخرى	0.00	0.00	0.00	0.00
الخزينة	222 997 454.56	0.00	222 997 454.56	317 556 620.49
مجموع الأصول الجارية	**699 527 037.28**	**0.00**	**699 527 037.28**	**1 233 952 399.38**
المجموع العام للأصول	**1587158480.47**	**493 589 492.47**	**1093 568 988.00**	**1 403 032 665.94**

المصدر :من إعداد الطلبة اعتمادا على وثائق المؤسسة

جدول رقم : (2-3) .يبين الخصوم الموقوفة بتاريخ12/31/(2016-2017) الوحدة : دج

الميزانية الخصوم		
الخصوم	**سنة (2017)**	**سنة (2016)**
رأس المال	0	0
رأس المال الصادر (أو حساب المستغل)	(0.00)	(0.00)
رأس المال غير المطلوب	(0.00)	(0.00)
علاوات و احتياطات و احتياطات مدمجة(1)	(0.00)	(0.00)
فوراق إعادة التقييم	(0.00)	(0.00)
فارق المعادلة(1)	(0.00)	(0.00)
(نتيجة صافية) نتيجة صافية حصة المجموع(1)	130 173 181 .75	647 228 222 .52
رؤوس أموال خاصة أخرى ترحيل من جديد	(0.00)	(0.00)
الوحدات	628 951 010. 82	523 507 188 .16
حصة الشركة المدمجة(1)	759 124 192. 57	1 170 735 410. 68
حصة ذوي الإقليم(1)	**(0.00)**	**(0.00)**
المجموع1	**759 124 192 .57**	**1 170 735 410 .68**
الخصوم غير الجارية	(0.00)	(0.00)
قروض و ديون مالية	(0.00)	(0.00)
ضرائب (مؤجلة و مرصود لها)	(0.00)	(0.00)
ديون أخرى غير جارية	(0.00)	(0.00)
مؤونات و منتجات ثابتة مسبقا	106 629 280. 13	80 889 834 .50
مجموع الخصوم غير الجارية(2)	**106 629 280. 13**	**80 889 834 . 50**
الخصوم الجارية	(0.00)	(0.00)
موردون و حسابات ملحقة	94 862 834 .16	65 400 957. 49
ضرائب	1 148 264. 00	185 904. 00
ديون أخرى	131 804 417 .14	85 820 559 .27
خزينة الخصوم	(0.00)	(0.00)
مجموع الخصوم الجارية(3)	**227 815 515 .30**	**151 407 420 .76**
مجموع عام للخصوم	**1 093 568 988 .00**	**1 403 032 665 . 94**

المصدر : من إعداد الطلبة اعتمادا على وثائق المؤسسة

- من خلال هذه القائمة يتم استخراج التغيرات الحاصلة في الاصول والخصوم من اجل الحصول على قيمة الزيادة أو النقصان من خلال الفرق بين الرصيد أخر المدة و أول المدة

– بالنسبة إلى خزينة الأصول تتمثل في الحسابات التالية :ح/ 51،ح/52 ، ح/53 ، ح/54

أما بالنسبة إلى خزينة الخصوم تتمثل في الحسابات التالية :ح/ 51،ح/52 ، وهي عبارة عن فوائد للقروض المأخوذة من البنك .

الفرع الثاني : قائمة الدخل سنة (2016–2017)

تعتبر قائمة الدخل من بين أهم القوائم المالية ، ويتم من خلالها عرض مختلف إيرادات و أعباء المؤسسة أما حسب وظيفتها (تكاليف التصنيع ، تكاليف التوزيع ،التكاليف الإدارية ....لخ) أو حسب طبيعتها (سلع ، بضائع ،مواد أولية ، نفقات المستخدمين .... لخ) أي على الأساس الذي يقدم من خلاله معلوما ت صادقة حول وضعية المؤسسة حيث يجب إن تتضمن على عدة عناصر مهمة وهذا ما جاء به المعيار المحاسبي الدولي الأول ومن بين أهم العناصر ما يلي:

- إيرادات ونتائج الأنشطة التشغيلية .
- الأعباء المالية (أعباء التمويل)
- حصص الشركات الحليفة والمشاريع المشتركة في الإرباحوالخسائر .
- الأعباء الضريبية
- النتيجة من النشاطات العادية
- الإرباح والخسائر من النشاطات الغير عادية .
- صافي الربح أو الخسارة للدورة الجارية .

كما يتم تبويب الإرباح أو الخسائر ، كنصيب الأقلية،ونصيب مساهمي الشركة ،علما انه لايتم عرض أي عنصر من عناصر الإيرادات والمصروفات غير العادية وهناك بعض الحالات التي يستوجب عرض عنصر من الإيرادات والمصروفات بصيفه مستقلة :

- استبعاد الأصول الثابتة .
- استبعاد استثمار
- توقيف النشاط
- تسوية النزاعات

وبطبيعة الحال فان الطريقتان تؤديان إلى نفس النتيجة إلا انه يشجع على تطبيق طريقة تصنيف الأعباء حسب طبيعتها ،وفي حال اختيار المؤسسة إلى طريقة تصنيف الأعباء بحسب وظيفتها ، ينبغي إعطاء معلومات إضافية في الملحق حول طبيعة الأعباء ،خاصة فيما يتعلق بالاهتلاكات ، نقص القيمة (التدهور) نفقات المستخدمين ،لغرض السماح لمستخدمي القوائم المالية بإجراء مقارنة بين مؤسستين لم تتبعا نفس طريقة العرض [1].

[1] لخضر علاوي ،**مرجع سبق ذكره**، ص70

- عند دراستنا لقائمة الدخل للمؤسسة الاسمنت لا حظنا أنها تعتمد على إعداد قائمة الدخل حسب طبيعة الأعباء (النوعية) وليس على حسب الوظيفة (العمل) وهذا بسبب عدم استعمالها إلى المحاسبة التحليلية مما يجعلنا نلاحظ في القائمة اهم العناصر غير متوفرة لإعداد قائمة الدخل حسب الوظيفة ما يلي .
- تكلفة المبيعات
- مصاريف التشغيل ، مصاريف إدارية ، مصاريف تجارية .
- مما يجعلها لا تعتمد الأعلى قائمة الدخل حسب الطبيعة .

الفرع الثاني : جدول رقم(2 –4) يبين قائمة الدخل لسنة : 2017 –2016 (الوحدة بالدينار)

حسابات النتائج حسب الطبيعة			
رقم الحساب	**البيان**	**سنة (2017)**	**سنة (2016)**
70	**رقم الأعمال**	**2 493 886 074 .82**	2 217 020 450 .17
72	تغير مخزونات المنتجات المصنعة والمنتجات قيد الصنع	(0.00)	(0.00)
73	الانتاج المثبت	(0.00)	(0.00)
74	إعلانات الاستغلال	526 941 402 .00	967 698 639 . 95
01	**إنتاج السنة المالية**	**3 020 827 476 .82**	**3 184 719 090 .12**
60	المشتريات المستهلكة	(2 127 654 150 .99)	(1 892 749 125 .08)
62	الخدمات الخارجية والاستهلاكات الأخرى	(466 882 296 .77)	(400 733 386 .17)
02	**استهلاك السنة المالية**	**(2 594 536 447 .76)**	**(2 293 482 511 .25)**
03	**القيمة المضافة للأستغلال (1–2)**	**426 291 029 .06**	**(891 236 578 .87)**
63	أعباء المستخدمين	(200 426 430 .24)	(157 759 655 .06)
64	الضرائب والرسوم والمدفوعات المشابهة	(26 582 504 .77)	(22 610 633 .92)
04	**الفائض الإجمالي عن الاستغلال**	**199 282 094 .05**	**710 866 289 .89**
75	المنتجات العملياتية الأخرى	2 967 351 .01	2 467 739 .66
65	الأعباء العملياتية الأخرى	(2 180 .49)	(1 938 876 .73)
68	المخصصات للستهلاكاتوالمؤونات	(70 073 724 .13)	(53 107 480 .26)
78	استئناف عن خسائر القيمة والمؤونات	10 365 195 .11	20 380 779 .66
05	**النتيجة العملياتية**	**142 538 735 .55**	**660 668 452 .22**
76	المنتوجات المالية	(0.00)	(0.00)
66	الأعباء المالية	(0.00)	(0.00)
06	**النتيجة المالية**	**(0.00)**	**(0.00)**
07	**النتيجة العادية قبل الضرائب(5+6)**	**142 538 735 .55**	**660 668 452 .22**
69	الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية	(0.00)	(0.00)
69	الضرائب المؤجلة (تغيرات)حول النتائج العادية	(9 315 093 .14)	(3 361 081 .85)
	مجموع منتجات النشطة العادية	**3 034 160 022 .94**	**3 189 567 609 .44**
	مجموع أعباء الأنشطة العادية	**(2 903 986 841 .19)**	**(2 542 339 386 .92)**

08	**النتيجة الصافية للأنشطة العادية**	130 173 181 .75	647 228 222 .52
77	العناصر غير العادية– المنتوجات (يطلب بيانها)	(0.00)	(0.00)
66	العناصر غير العادية– الأعباء (يطلب بيانها)	(0.00)	(0.00)
09	**النتيجة غير العادية**	(0.00)	(0.00)
10	**النتيجة الصافية للسنة المالية**	130173181.75	647228222.52
	حصة الشركات الموضوعة موضع المعادلة في النتيجة الصافية	(0.00)	(0.00)
11	**النتيجة الصافية للمجموع المدمج (1)**	(0.00)	(0.00)
	ومنها حصة ذوي الأقلية (1)	(0.00)	(0.00)
	حصة المجموع (1)	(0.00)	(0.00)

المصدر : من إعداد الطلبة اعتمادا على وثائق المؤسسة

من خلال قائمة الدخل لسنة 2017 تم استخراج المعلومات التالية :

- رقم الاعمال (المبيعات) = 82. 074 886 493 2 دج
- النتيجة الصافية لسنة المالية = 75 . 181 173 130 دج

المطلب الثاني : إعداد قائمة التدفقات النقدية وفق الطريقة المباشرة والطريقة الغير المباشرة

يتم إعداد قائمة التدفقات النقدية بطريقتين المباشرة والغير المباشرة ، وسواء استخدمت الأولى أو الثانية فان النتيجة واحدة ، يكون الاختلاف فقط في طريقة عرض المعلومات المحاسبية ضمن بنود النشاط التشغيلي، ويستخرج صافي التدفقات النقدية في هذا النشاط بشكل مختلف وفق كل من الطريقتين ، بينما يكون الجزء الخاص بإيجاد صافي التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية والتمويلية في ظل الطريقتين.

الفرع الأول : إعداد قائمة التدفقات النقدية وفق الطريقة المباشرة

تستخدم هذه الطريقة لبيان مصادر واستخدامات التدفقات النقدية خلال السنة المالية ،أي تبين إجمالي النقدية المستلمة وإجمالي النقدية المدفوعة للأنشطة ، كما أنها أيضا تشمل كل التعديلات الخاصة ببنود قائمة الدخل المعدة على أساس الاستحقاق ، حيث يتم تعديلها إلى الأساس النقدي ومن أهم هذه البنود التي نرى لها أهمية وصلة بالنشاط التشغيلي مثل : التحصيلات المقبوضة من عند العملاء ، والنقدية المحصلة من الفوائد ، والنقدية المدفوعة مثل المصاريف المالية والنقدية المدفوعة إلى الموردين والمستخدمين[1] .

[1] مؤيد راضي خنفر –غسان فلاح المطارنة ،**مرجع سبق ذكره** ، ص201

من أجل إعداد قائمة التدفقات النقدية وفق الطريقة المباشرة يجب إتباع الخطوات التالية:

أولا : حساب صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية:

1- حساب التدفقات النقدية المستلمة من الانشطة التشغيلية :

- حساب المقبوضات من عند الزبائن (العملاء)

وللحصول على المقبوضات من عند الزبائن يجب معرفة اثر التغير الذي حدث في رصيد حسابات الذمم المدينة خلال السنة المالية ، ويتم الحصول على التغير في حسابات الذمم المدينة بالعلاقة التالية .

التغير في حسابات الذمم المدينة = رصيد الحسابات الذمم المدينة نهاية الفترة (-) رصيد الحسابات الذمم المدينة بداية الفترة .

ونستنتج حالتين :

- **الحالة الأولى:** التغير في حسابات الذمم المدينة موجب مما يدل على الزيادة في حسابات الذمم المدينة

وفي هذه الحالة نقول على إن المؤسسة قامت بعمليات البيع الأجل (مبيعات بالآجل) اكبر من التحصيلات من عند الزبائن ، أي إن النشاط التشغيلي قد ترتبت علية الزيادة في الإيرادات خلال السنة ولكن لم يتم تحصيل كل تلك الإيرادات ، ومنه يتم تحديد المقبوضات من عند الزبائن بالعلاقة التالية :

المقبوضات من عند الزبائن = أجمالي المبيعات (-) الزيادة في حسابات الذمم المدينة .

- **الحالة الثانية:** التغير في حسابات الذمم المدينة سالب مما يدل على النقص في حسابات الذمم المدينة .

وفي هذه الحالة نقول أن المؤسسة قامت بتحصيل جزاء من مبيعاتها من عند الزبائن ، ومنه يتم تحديد المقبوضات من عند الزبائن بالعلاقة التالية :

المقبوضات من عند الزبائن = أجمالي المبيعات (+) النقص في حسابات الذمم المدينة .

وباستخدام البيانات السابقة يتم حساب المقبوضات من عند الزبائن كالتالي :

ومنه حساب المقبوضات من عند الزبائن يكون

التغير في حسابات الذمم المدينة = رصيد الحسابات الذمم المدينة نهاية الفترة (-) رصيد الحسابات الذمم المدينة بداية الفترة

التغير في حسابات الذمم المدينة = 01. 728 484 6 دج (-) 48. 075 653 11 دج

- التغير في حسابات الذمم المدينة = (-) 47. 347 168 5 دج هذا ما يدل على إن هناك نقص في حساب الذمم المدينة يجب إضافته إلى إجمالي المبيعات .

- إجمالي المبيعات يستخرج من قائمة الدخل يقد رب : 82. 074 886 493 2 دج

المقبوضات من عند الزبائن = 82. 074 886 493 2 دج(+)47 . 347 168 5 دج

ومنه المقبوضات من عند الزبائن = 29. 422 054 499 2 دج

- ايرادات اخرى مصرح بها المحاسب تقدر ب15. 427 184 551 1 دج

ومنه التدفقات النقدية المستلمة من الأنشطة التشغيلية =29 . 422 054 499 2 +15 . 427 184 551 1

= **44 . 849 238 050 4** دج

2 -حساب التدفقات النقدية المدفوعة من الأنشطة التشغيلية :

حساب التدفقات النقدية المدفوعة إلى الموردين:

للحصول على التدفقات النقدية المدفوعة للموردين يجب في البداية تحديد قيمة المشتريات خلال العام ويتم ذلك عن طريق تعديل تكلفة البضاعة المباعة بالتغير في المخزون ، فزيادة رصيد المخزون في نهاية المدة يعني إن المشتريات خلال العام اكبر من تكلفة البضاعة المباعة ، لهذا تضاف الزيادة في المخزون إلى تكلفة البضاعة المباعة للوصول إلى المشتريات التي تمت خلال العام ، والعكس في حالة نقص رصيد المخزون .

وبعد تحديد قيمة المشتريات يتم تحديد المدفوعات إلى الموردين عن طريق تعديل قيمة المشتريات بالزيادة أو النقص في رصيد الدائنين ، فزيادة رصيد الدائنين يعني إن المشتريات بالأجل التي تمت خلال السنة تزيد عن مقدار التسديدات إلى الموردين ، لهذا يتم تخفيض المشتريات بمقدار هذه الزيادة للوصول إلى المدفوعات النقدية إلى الموردين والعكس في حالة النقص في رصيد الدائنين .

- وتحسب المدفوعات إلى الموردين كمايلي:

المدفوعات النقدية إلى الموردين = المشتريات + الذمم الدائنة (في بداية المدة) (-) الذمم الدائنة(في نهاية المدة)

- في حالة الزيادة في رصيد المخزون والنقص في رصيد الموردين.

المدفوعات النقدية إلى الموردين = تكلفة البضاعة المباعة (+)الزيادة في رصيد المخزون(+) النقص في رصيد الموردين .

- في حالة النقص في رصيد المخزون والزيادة في رصيد الموردين

المدفوعات النقدية إلى الموردين = تكلفة البضاعة المباعة (-) النقص في رصيد المخزون(-) الزيادة في رصيدالموردين .

*** حساب التغير في رصيد المحزونات ورصيد الموردين**

- التغير في رصيد المخزون = رصيدالمخزون في نهاية المدة (-) رصيدالمخزون في بداية المدة

التغير في رصيد المخزون = 51. 813 774 154 دج – 01. 438 997 103 دج

التغير في رصيد المخزون = 50. 375 777 50 دجوهذا التغير يبن مقدار الزيادة في رصيد المخزون لأنقيمة الفراقموجبة .

- التغير في رصيد الموردين = رصيدالموردين في نهاية المدة (-) رصيدالموردين في بداية المدة

التغير في رصيد الموردين = 16. 834 862 94 دج (-) 49 . 957 400 65 دج

التغير في رصيد الموردين = 67. 876 461 29 دج وهذا التغير يبن مقدار الزيادة في رصيد الموردين لأن قيمة الفرق موجبة .

– تكلفة البضاعة المباعة المصرح عليها المحاسب :49 . 017 411 812 دج

ومنه النقدية المدفوعة للموردين = 49 . 017 411 812 + 50. 375 777 50 – 67. 876 461 29

= 32 .516. 726 833 دج

المصاريف المدفوعة المصرح بها من طرف المحاسب :

- أعباء المستخدمين تقدر ب : 24. 430 426 200 دج
- الفوائد والمصاريف الاخرى المدفوعة : 72 . 372 956 دج
- الصرائب عن النتائج المدفوعة : 00. 180 241 دج
- سحب غير عادي : 09 .636 375 109 3 دج

- **حساب التدفقات النقدية المتأتية من الانشطة العملتية :**

التدفقات النقدية المتأتية من الانشطة العملتية = التدفقات النقدية المستلمة من الأنشطة التشغيلية

(–) التدفقات النقدية المدفوعة من النشطة التشغيلية

التدفقات النقدية المتأتية من الانشطة العملتية = 44 . 849 238 050 4 – (32. 516 726 833 + 24. 430 426 200 +72 . 372 956+ 00. 180 241)

= **16. 350 888 014 3**دج

حساب صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية = التدفقات النقدية المتأتية من الأنشطة العملتية

(–) السحب الغير عادي

صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية = 16. 350 888 014 3 – 09 . 636 375 109 3

= (**93. 285 487 94** –) **دج**

ثانيا: حساب صافي التدفق النقدي من الأنشطة الاستثمارية :

- **التدفقات النقدية المستلمة من الأنشطة الاستثمارية .**

لا يوجد تدفقات نقدية من الأنشطة الاستثمارية لان المؤسسة لم تقوم بالتنازل أو بيع استثمارات مالية

التدفقات النقدية المستلمة من الأنشطة الاستثمارية = 00 دج

- **التدفقات النقدية المدفوعة من الأنشطة الاستثمارية .**

المؤسسة قامت بشراء استثمارات بقيمة : 00. 880 71 دج

- **صافي التدفق النقدي من الأنشطة الاستثمارية =**التدفقات النقدية المستلمة من الأنشطة الاستثمارية (-) التدفقات النقدية المدفوعة من الأنشطة الاستثمارية

- **صافي التدفق النقدي من الأنشطة الاستثمارية** = 00 دج(−) 00. 880 71 دج

- **صافي التدفق النقدي من الأنشطة الاستثمارية** =(00. 880 71 −) دج

ثالثا: حساب صافي التدفق النقدي من الأنشطة التمويلية :

- **التدفقات النقدية المستلمة من الأنشطة التمويلية .**

لا يوجد تدفقات نقدية من الأنشطة التمويليةمستلمة لان المؤسسة لم تقوم بإصدار أسهم أو سندات أو اقتراض قروض طويلة الأجل ومنه التدفقات النقدية المستلمة من الأنشطة التمويلية = 00 دج

- **التدفقات النقدية المدفوعة من الأنشطة التمويلية .**

لا يوجد تدفقات نقدية من الأنشطة التمويلية مدفوعة لان المؤسسة لم تقوم بتسديد قروض طويلة الأجل أو توزيع إرباح ومنه التدفقات النقدية المدفوعة من الأنشطة التمويلية = 00 دج

- **صافي التدفق النقدي من الأنشطة التمويلية** = التدفقات النقدية المستلمة من الأنشطة التمويلية (−) التدفقات النقدية المدفوعة من الأنشطة التمويلية

- **صافي التدفق النقدي من الأنشطة التمويلية** = 00 دج

ومنه التغير في النقدية خلال الفترة = صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية + صافي التدفق النقدي من الأنشطة الاستثمارية + صافي التدفق النقدي من الأنشطة التمويلية

ومنه التغير في النقدية خلال الفترة = (93. 285 487 94 −) دج +(00 . 880 71 −) +(00)

= (93 . 165 559 94 −)

التغير في النقدية في نهاية الفترة = التغير في النقدية خلال الفترة + التغير في النقدية في بداية الفترة

= (49 . 620 556 317) +(93 . 156 559 94 –)

= 56. 454 997 222 دج

الجدول رقم:(2-5) يمثل قائمة التدفقات النقدية وفق (الطريقة المباشرة)

جدول سيول الخزينة	السنة المالية(2017)	السنة المالية (2016)
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية	3 014 888 350 .16	3 181 213 864 .45
التحصيلات المقبوضة من عند الزبائن	4 050 238 849 .44	3 405 071 441 .19
المبالغ المدفوعة للموردين والمستخدمين	- 1 034 152 946 .56	- 222 749 195 .72
الفوائد والمصاريف المالية الأخرى المدفوعة	- 956 372 .73	- 1 068 381 .02
الضرائب عن النتائج المدفوعة	- 241 180 .00	- 40 000 .00
تحصيل غير عادي	**- 3 109 375 636 .09**	**- 3 143 423 896 .24**
سحب غير عادي	**- 3 109 375 636 .09**	**- 3 143 423 896 .24**
تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية (يجب توضيحها)	-0.00	-0.00
صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية (أ)	**- 94 487 285 .93**	**37 789 968 .31**
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار	0	0
المسحوبات عن اقتناء تثبيتات عينية أو معنوية	- 71 880 .00	- 29 480 .00
التحصيلات عن عمليات التنازل عن تثبيتات عينية أو معنوية	-0.00	-0.00
المسحوبات عن اقتناء تثبيتات مالية	-0.00	-0.00
التحصيلات عن عمليات التنازل عن تثبيتات مالية	-0.00	-0.00
الفوائد التي تم تحصيلها عن التوظيفات المالية	-0.00	-0.00
الحصص والأقساط المقبوضة من النتائج المستلمة	-0.00	-0.00
صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار (ب)	**- 71 880 .00**	**- 29 480 .00**
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل		
التحصيلات في أعقاب إصدار أسهم	-0.00	-0.00
الحصص وغيرها من التوزيعات التي تمت	-0.00	-0.00
التحصيلات المتأتية من القروض	-0.00	-0.00
تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة	-0.00	-0.00
صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل (جـ)	**-0.00**	**-0.00**
تأثيرات تغيرات سعر الصرف على السيولات وشبه السيولات	-0.00	-0.00
تغير أموال الخزينة في الفترة (أ+ ب+ جـ)	**- 94 559 165 .93**	**37 760 488 .21**
أموال الخزينة ومعادلاتها عند افتتاح السنة المالية	317 556 620 .49	279 796 132 .28
أموال الخزينة ومعادلاتها عند اقفال السنة المالية	222 997 454 .56	317 556 620 .49
تغير أموال الخزينة خلال الفترة	**- 94 559 165 .93**	**37 760 488 .21**

المصدر : من إعداد الطلبة اعتمادا على وثائق المؤسسة.

الفرع الثاني :إعداد قائمة التدفقات النقدية وفق الطريقة الغير المباشرة

يتم بموجب هذه الطريقة احتساب صافي التدفقات النقدية للنشاط التشغيلي عبر تعديل صافي الدخل (الناتج النهائي لقائمة الدخل) ببنود أخرى هي البنود التي أثرت على صافي الدخل المستخرج ولم تؤثر على النقدية لذا فإن البعض يطلق على هذه الطريقة طريقة التسوية ، وتضم هذه البنود[1] :

- **التغيرات الحاصلة في بنود الأصول المتداولة:**إن الزيادة في الأصول المتداولة يمثل تدفقات نقدية تشغيلية سالبة وبالتالي يجب طرحها من صافي الربح في حين يمثل النقص في الأصول المتداولة تدفقات نقدية تشغيلية موجبة يجب إضافتها إلى صافي الدخل .
- **التغيرات الحاصلة في بنودالالتزامات المتداولة:**إن الزيادة في الالتزامات المتداولة يمثل تدفقات نقدية تشغيلية موجبة وبالتالي يجب إضافتها إلى صافي الدخل في حين يمثل النقص في الالتزامات المتداولة تدفقات نقدية تشغيلية سالبة يجب طرحها .
- **التغيرات الحاصلة في بنود ذات الطبيعة الغير النقدية في قائمة الدخل:**كالاهتلاك على الأصول الثابتة الملموسة ومصروفات الإطفاء على الأصول الغير ملموسة ، حيث إن هذه البنود تظهر ضمن قائمة الدخل مما يودي الى تخفيض من صافي الدخل رغم أنها لا تمثل أو تحتاج إلى تدفقات نقدية وبالتالي يتوجب إضافتها لتعديل الربح المحاسبيالمعد على أساس الاستحقاق إلى ربح نقدي .
- **المكاسب والخسائر ذات العلاقة بالأنشطة الاستثمارية** :كمكاسب وخسائر بيع الأصول غير متداولة أو استثمارات مالية ،وهذه البنود تظهر ضمن قائمة الدخل ، إلا إن هذه المكاسب والخسائر لاتعد من الأنشطة التشغيلية بل تعتبر من الأنشطة الاستثمارية ، لذا يتم إلغاء اثر هذه البنود من صافي الدخل وذلك لإظهارها ضمن التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية .
  - **النقدية المدفوعة كمصروف فائدة .**
  - **النقدية المدفوعة كضرائب على الدخل .**

ملاحظة :

– إذا تم استخدم صافي الدخل قبل الضريبة فانه يتم طرح الضريبة وإذا تم استخدام صافي الدخل بعد الضريبة لايتم طرح الضريبة .

– أما بالنسبة إلى حساب صافي التدفقات النقدية الاستثمارية والتمويلية يكون بنفس الطريقة المباشرة .

[1] مؤيد راضي خنفر،غسان فلاح المطارنة ، **مرجع سبق ذكره** ، ص 198

المطلب الثالث : تحليل قائمة التدفقات النقدية

- من خلال إعداد قائمة التدفقات النقدية تحصلنا على مايلي:

– عند دراسة التأثير النقدي على الأنشطة التشغيلية من الأساس الاستحقاق إلى الأساس النقدي وجدنا إن صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية سالبة وتقدر ب: 93. 285 487 94 – دج

وهذا ما يدل على أن المؤسسة تحملت تدفقات نقدية مدفوعة اكبر من التدفقات النقدية المقبوضة خلال السنة المالية.

– عند دراسة التأثير النقدي على الأنشطة الاستثمارية من الأساس الاستحقاق إلى الأساس النقدي وجدنا إن صافي التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية سالبة وتقدر ب: 00. 880 71 – دج

وهذا ما يدل على أن المؤسسة تحملت تدفقات نقدية مدفوعةمن اجل تجديد أصولها الثابتة.

– عند دراسة التأثير النقدي على الأنشطة التمويلية من الأساس الاستحقاق إلى الأساس النقدي وجدنا إن صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية معدوم وهذا ما يدل على أن المؤسسة لم تقوم بأي نشاط تمويلي على الأساس النقدي خلال هذه السنة المالية .

الفرع الأول: تحليل قائمة التدفقات النقدية باستخدام النسب المئوية

لتحليل قائمة التدفقات النقدية ودراسة الوضعية المالية للمؤسسة سنقوم باستخدام النسب التي تم التطرق لها في الفصل الأول في الجانب النظري .

الجدول رقم:(2–6) يبين نسبة صافي التدفقات النقدية للأنشطة الثلاثة بالنسبة إلى صافي النقدية وما في حكمها

البـــيان	المـــبالغ	النسبة
صافي التدفقات النقدية من النشاط التشغيلي	93. 285 487 94 – دج	% 99
صافي التدفقات النقدية من النشاط الاستثماري	00. 880 71 – دج	% 1
صافي التدفقات النقدية من النشاط التمويلي	00 دج	% 0
صافي التدفقات النقدية وما في حكمها	93. 165 559 94 – دج	%100
النقدية وما في حكمها في بداية السنة	49. 620 556 317 دج	//
النقدية وما في حكمها في نهاية السنة	56. 454 997 222 دج	//

من خلال هذا الجدول نجد إن النشاط التشغيلي يمثل اكبر نسبة في قائمة التدفقات النقدية من صافي التدفقات النقدية تقدر ب: (99) % تدل هذه النسبة على أن المؤسسة تحملت تدفقات نقدية من اجل القيام بالعمليات المتعلقة بالأنشطة التشغيلية . فصافي التدفق السالب يشير إلى أن عمليات التشغيل مستخدم للنقدية وليست منتجة للنقدية كما هو في الظروف العادية كذلك تؤدي التدفقات النقدية السالبة المصاحبة لوجود صافي الربح إلى الحكم على أن الربح من نوعية رديئة، كما تشير أيضا إلى أن المؤسسة في حاجة ماسة إلى تدبير نقدية

من أنشطة الاستثمار عن طريق بيع أصول ثابتة أو تصفية استثمارات مالية، أو الحصول على نقدية من خلال أنشطة التمويل مثل: الاقتراض أو إصدار أسهم جديدة.

ونجد إن النشاط الاستثمار يمثل نسبة 1 % في قائمة التدفقات النقدية من صافي التدفقات النقدية تدل هذه النسبة على أن المؤسسة تحملت تدفقات نقدية من اجل القيام بالعمليات المتعلقة بالأنشطة الاستثمارية .

ونجد إن النشاط التمويلي يمثل نسبة 0 % في قائمة التدفقات النقدية من صافي التدفق النقدي تدل هذه النسبة على أن المؤسسة لم تقوم بأي نشاط من الأنشطة التمويلية أدى إلى حدوث تغيير في النقدية على الأساس النقدي في التدفقات نقدية من اجل القيام بالعمليات المتعلقة بالأنشطة التمويلية .

1- حساب نسبة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية إلى الالتزامات المتداولة(نسبة كفاية التدفق النقدي)

وتأخذ هذه النسبة الصيغة التالية :

- **نسبة التدفقات النقدية من النشاط التشغيلي إلى الالتزامات المتداولة** = صافي التدفقات النقدية منالنشاط التشغيلي(÷) الالتزامات المتداولة

- **وتحسب كالتالي :**
- نأخذ صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية من قأئمة التدفقات النقدية والذي يقدر ب:

93 .285 487 94 – دج والالتزامات المتداولة من قائمة المركز المالي والتي تقدر ب:

30. 515 815 227 دج

93. 285 487 94 – دج(÷) 30. 515 815 227 دج = (41. 0–)او (41 –)%.

نسبة التدفقات النقدية من النشاط التشغيلي إلى الالتزامات المتداولة = (41 –)%.

إن أهم ما تقيسه هذه النسبة هو قدرة المؤسسة على توليد التدفقات النقدية اللازمة لمقابلة وتغطية الالتزامات قصيرة الأجل ،حيث إن المؤشر العالي لهذه النسبة يعبر عن السيولة الجيدة للمؤسسة ، ولكن في هذه الحالة التي يتم دراستها مؤشرة هذه النسبة منخفض انخفاض كبير وهو بالسالب مما يدل على إن المؤسسة قامت بدفع تدفقات نقدية اكبر من التحصيلات لتدفقات النقدية وتجبر المؤسسة في هذه الحالة إلى أللجو إلى الاقتراض أو بيع جزء من استثماراتها من اجل تسديد التزاماتها قصيرة الأجل وهذا ما يدل على إن المؤسسة في وضع حرج .

2- حساب نسبة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية إلى إجمالي الالتزامات

وتأخذ هذه النسبة الصيغة التالية :

- **نسبة التدفقات النقدية من النشاط التشغيلي إلى إجمالي الالتزامات** = صافي التدفقات النقدية من النشاط التشغيلي (÷)إجمالي الالتزامات

- **وتحسب كالتالي :**
- نأخذ صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية من فأئمة التدفقات النقدية والذي يقدر ب:

285.93 487 94 – دج و إجماليالالتزاماتمن قائمة المركز المالي والتي تقدر ب:

43. 795 444 334 دج

93. 285 487 94 – دج(÷)43. 795 444 334 دج = (0.28–) او (28–)%

نسبة التدفقات النقدية من النشاط التشغيلي إلى إجمالي **الالتزامات** = (28–)%.

إن أهم ما تقيسه هذه النسبة هو قدرة المؤسسة على توليد التدفقات النقدية اللازمة لمقابلة وتغطية إجمالي الالتزامات، حيث إن المؤشر العالي لهذه النسبة يعبر عن السيولة الجيدة للمؤسسة ، ولكن في هذه الحالة مؤشرة هذه النسبة منخفض انخفاض كبير جدا وهو بالسالب مما يدل على إن المؤسسة قامت بدفع تدفقات نقدية اكبر من التحصيلات لتدفقات النقدية وتجبر المؤسسة في هذه الحالة إلى أللجو إلى الاقتراض من اجل تسديد إجمالي التزاماتها.لذا نرى **إن** أكثر ما يلجأ إلى هذه النسبة هم المقرضون و المسؤولون في المنشات المالية عن منح القروض للعملاء .

3-حساب نسبة المتبقي من التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية إلى الالتزامات المتداولة

وتأخذ هذه النسبة الصيغة التالية :

نسبة المتبقي من التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية إلى الالتزامات المتداولة = صافي التدفقات النقدية من النشاط التشغيلي(–) توزيعات الإرباحالنقدية (÷)الالتزامات المتداولة

- **وتحسب كالتالي :**

- نأخذ صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية من قأئمة التدفقات النقدية والذي يقدر ب:

285.93 487 94 – دج والالتزامات المتداولة من قائمة المركز المالي والتي تقدر ب:

30. 515 815 227 دج بالنسبة إلى توزيعات الإرباح معدومة

93. 285 487 94 –دج (–) 00 دج (÷)30. 515 815 227 دج = (0.41 –)او (41 –)%

نسبة المتبقي من التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية إلى الالتزامات المتداولة = (41–)%.

إن أهم ما يميز هذه النسبة إظهار قدرة المؤسسة على سداد وتغطية الالتزامات قصيرة الأجل بعد سداد التوزيعات النقدية للمساهمين ،حيث إن المؤشر العالي لهذه النسبة يعبر عن السيولة الجيدة للمؤسسة ، ولكن في هذه الحالة مؤشرة هذه النسبة منخفض انخفاض كبير جدا وهو سالب رغم انعدام توزيع الإرباح مما يدل على إن المؤسسة قامت بدفع تدفقات نقدية اكبر من التحصيلات لتدفقات النقدية وتجبر المؤسسة في هذه الحالة إلى أللجو إلى الاقتراض من اجل تسديد التزاماتها قصيرة الأجل.لذا نرى **إن** أكثر ما يلجأ إلى هذه النسبة هم المقرضون و المسؤولون في المنشات المالية عن منح القروض للعملاء .

4 –حساب نسبة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية إلى فوائد الديون

ويتم التعبير عن هذه النسبة بالصيغة التالية

نسبة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية إلى فوائد الديون = صافي التدفقات النقدية من النشاط التشغيلي(+)الفوائد المدفوعة (+)الضرائب المدفوعة (÷)الفوائد المدفوعة

- **وتحسب كالتالي :**
- نأخذ صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية من فأئمة التدفقات النقدية والذي يقدر ب:

285.93 487 94 – دج والفوائد المدفوعة من قائمة الدخل والتي تقدر ب:00 دج

وبالنسبة إلى الضريبة المدفوعة منقائمةالدخل والتي تقدر ب: 14. 093 315 9 دج

وفي هذه الحالة لا نستطيع حساب هذه النسبة ألان الفوائد المدفوعة معدومة .

5 – حساب نسبة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية إلى النفقات الرأسمالية

وتظهر هذه النسبة بالصيغة التالية :

نسبة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية إلى النفقات الرأسمالية = صافي التدفقات النقدية من النشاط التشغيلي (÷) النفقات الرأسمالية

- **وتحسب كالتالي :**
- نأخذ صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية من فأئمة التدفقات النقدية والذي يقدر ب:

285.93 487 94 – دج والنفقات الرأسمالية قائمة المركز المالي المقارن والتي تقدر ب:

56. 238 919 38 دج

93. 285 487 94 –دج (÷) 56. 238 919 38 دج =(2.427 –) = –242 %

نسبة التدفقات النقدية من النشاط التشغيلي إلى النفقات الرأسمالية = (2.427 –)

وأهم ما تبينه هذه النسبة قدرة المؤسسة على تغطية وتسديد الديون المستحقة حتى بعد قيام المؤسسة بإنفاق نفقاتها الرأسمالية والتي تتمثل في شراء الأصول الثابتة الملموسة أو غير الملموسة ، حيث إن المؤشر العالي لهذه النسبة يطمئن أصحاب الديون على سداد ديونهم المستحقة في مواعيدها المحددة، ولكن في هذه الحالة مؤشرة هذه النسبة منخفض انخفاض كبير جدا وهو سالب مما يدل على إن المؤسسة قامت بدفع تدفقات نقدية اكبر من التحصيلات لتدفقات النقدية وتجبر المؤسسة في هذه الحالة إلى أللجو إلى الاقتراض من اجل تسديد التزاماتها.

6-حساب نسبة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية إلى توزيعات الإرباح النقدية

وتسمى أيضا نسبة القدرة على دفع التوزيعات ويلجا لها المستثمرون والمساهمون ، حيث يتم الربط بين تدفقات النشاط التشغيلي وتوزيعات الإرباح بما يمكنهم من الاطمئنان على قدرة المؤسسة على تغطية توزيعات الإرباح وتأخذ هذه النسبة الصيغة التالية :

نسبة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية إلى توزيعات الإرباح النقدية = صافي التدفقات النقدية من النشاط التشغيلي (÷) توزيعات الإرباح النقدية

- **وتحسب كالتالي :**
- نأخذ صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية من فأئمة التدفقات النقدية والذي يقدر ب:

285.93 487 94 – دج

– توزيعات الإرباحوالتي تقدر ب:00 دج

وفي هذه الحالة لا نستطيع حساب هذه النسبة ألان الفوائد المدفوعة معدومة .

7- حساب نسبة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية إلى كل سهم عادي

وتأخذ هذه النسبة الصيغة التالية :

نسبة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية إلى كل سهم عادي = صافي التدفقات النقدية من النشاط التشغيلي (–) توزيعات الأسهم الممتازة (÷) عدد الأسهم العادية

- **وتحسب كالتالي :**
- نأخذ صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية من فأئمة التدفقات النقدية والذي يقدر ب:

285.93 487 94 – دج وتوزيعات الاسهم الممتازة من قائمة التغيرات في حقوق الملكية وهي معدومة وعدد الاسهم العادية من قائمة المركز المالي المقارن ويقدر ب: 82. 010 951 628 دج

93. 285 487 94 – دج (–) 00 دج (÷)82. 010 951 628 دج = 0.15022 –

نسبة التدفقات النقدية من النشاط التشغيلي إلى كل سهم عادي= (15 –%).

وأهم ما تبينه هذه النسبة نصبب السهم العادي من التدفقات النقدية التشغيلية، حيث إن المؤشر العالي لهذه النسبة يشير إلى نصيب السهم العادي من التدفقات النقدية التشغيلية عاليا كما يبين إن قدرة المؤسسة على الإنفاق الرأسمالي ودفع توزيعات الإرباح في المدى القصير .

ولكن في هذه الحالة مؤشرة هذه النسبة منخفض انخفاض كبير جدا وهو سالب مما يدل على إن المؤسسة قامت بدفع تدفقات نقدية اكبر من التحصيلات لتدفقات النقدية وتجبر المؤسسة إلى تأجيل توزيعات الإرباح إلى سيكون على مدة طويلة وكذلك قدرتها على الإنفاق الرأسمالي أو أللجو إلى الاقتراض من اجل تسديد التزاماتها.

8 - حساب نسبة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية إلى صافي الدخل

وتأخذ هذه النسبة الصيغة التالية :

نسبة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية إلى صافي الدخل= صافي التدفقات النقدية من النشاط التشغيلي (÷) صافي الدخل

- **وتحسب كالتالي :**
- نأخذ صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية من فأئمة التدفقات النقدية والذي يقدر ب:

285.93 487 94 – دج وصافي الدخل من قائمة الدخل والتي تقدر ب:57. 181 173 130دج

93. 285 487 94 –دج (÷)57. 181 173 130دج =(0.728 –) أو (72–)%

نسبة التدفقات النقدية من النشاط التشغيلي إلى صافي الدخل =(0.728 –) أو (72–)%

فهي نسبة منخفضة جدا ، يعني إن المؤسسة غير قادرة إلى حدا بعيد إلى دعم إرباحها المتحققة عبرالتدفقات النقدية التشغيلية ، بمعنى أخر إن قدرة الإرباح على توليد تدفقات نقدية ضئيل جدا .

9 - حساب نسبة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية إلى المبيعات

- تربط هذه النسبة بين التدفقات التشغيلية من جهة والمبيعات من جهة أخرى وتأخذ الصيغة التالية .

نسبة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية إلى المبيعات = صافي التدفقات النقدية من النشاط التشغيلي (÷) المبيعات

- **وتحسب كالتالي :**
- نأخذ صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية من فأئمة التدفقات النقدية والذي يقدر ب:

285.93 487 94 – دج والمبيعات من قائمة الدخل والتي تقدر ب:82. 074 886 493 2 دج

93. 285 487 94 –دج (÷)82. 074 886 493 2 دج =(0.0378 –)أو(3.78 –)%

نسبة التدفقات النقدية من النشاط التشغيلي إلى المبيعات = (3.78–)%

هذه النسبة ضئيلة جدا مما يعني ان المؤسسة ليس لها كفاءة في سياسة الائتمان المتبعة في تحصيل النقدية من زبائنها . وفي هذه ننصح المؤسسة بمراعاة سياسة الاتمان المتبعة في المؤسسة.

10- حساب نسبة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية إلى التدفقات النقدية الخارجة من الأنشطة الاستثمارية والتمويلية

- وتأخذ الصيغة التالية :

نسبة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية إلى التدفقات النقدية الخارجة من الأنشطة الاستثمارية و التمويلية= صافي التدفقات النقدية من النشاط التشغيلي (÷) إجمالي التدفقات النقدية الخارجة من الأنشطة الاستثمارية والتمويلية

- **وتحسب كالتالي :**
- نأخذ صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية من فأئمة التدفقات النقدية والذي يقدر ب: 285.93 487 94 – دج و إجمالي التدفقات النقدية الخارجة من الأنشطة الاستثمارية والتمويلية من فأئمة التدفقات النقدية والتي تقدر ب:00. 880 71 – دج

93. 285 487 94 –دج (÷) 00. 880 71 دج=(–1314.514)أو (–131451)%

نسبة التدفقات النقدية من النشاط التشغيلي إلى التدفقات النقدية الخارجة من الأنشطة الاستثمارية والتمويلية= (–1314.514)%

وتبين هذه النسبة مدى كفاية صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية لتغطية أنشطة الاستثمار والتمويل ، و المؤشر العالي لهذه النسبة يعتبر دليل جيدا على سيولة و قدرة المؤسسة على الاستمرار، ولكن في هذه الحالة النسبة منخفضة وتجبر المؤسسة في هذه الحالة إلى أللجو إلى الاقتراض من اجل تسديد التزاماتها اتجاه الأنشطة الاستثمارية و التمويلية.

الفرع الثاني: تحليل قائمة التدفقات النقدية باستخدام التحليل العمودي للقائمة

عند إجراء التحليل العمودي لقائمة التدفقات النقدية لعام واحد يتم الفصل بين التدفقات النقدية الداخلة والتدفقات النقدية الخارجة ،ويتم بموجب هذا التحليل دراسة سلوك كل بند من بنود هذه التدفقات نسبة إلى مجموع التدفقات التي ينتمي إليها .ويمكننا الخروج بالاستنتاجات التالية من تحليل قائمة التدفقات النقدية .

أولا: يبلغ مجموع التدفقات النقدية الداخلة للمؤسسة (44. 849 238 050 4 دج) وقد تم الحصول عليه من الأنشطة التشغيلية وهو المصدر الرئيسي وقد كان ذلك من خلال النقدية المحصلة من العملاء حيث بلغت مساهمة هذا المصدر من إجمالي التدفقات النقدية الداخلة (100 %) أم بالنسبة إلى الأنشطة الاستثمارية والتمويلية لم يكن هناك تدفقات نقدية داخلة أي كانت مساهمتهم في التدفقات النقدية الداخلة هي (00%)

ثانيا :بلغت مجموع التدفقات الخارجة من المؤسسة (37. 015 798 144 4 دج) وقد كانت أوجه استخدامها كما يلي موضحة في الجدول رقم (2-7) :

التدفقات النقدية الخارجة من الأنشطة	المبالغ	النسبة
التدفقات النقدية الخارجة من الأنشطة التشغيلية	37 .135 726 144 4 دج	% 99.99
التدفقات النقدية الخارجة من الأنشطة الاستثمارية	71 880.00 دج	% 0.01
التدفقات النقدية الخارجة من الأنشطة التمويلية	00 دج	% 00
مجموع التدفقات النقدية الخارجة من الأنشطة	37. 015 798 144 4 دج	%100

إن ما نسبته 99.99 % من إجمالي هذه التدفقات النقدية الخارجة قد استخدمت في الأنشطة التشغيلية حيث صرفت ما مقداره (37. 135 726 144 4 دج) وقد صرفت معظمها في سداد ديون الموردين ومصاريف التشغيل ومسحوبات غير عادية وأما ما نسبه 0.01% من إجمالي التدفقات النقدية الخارجة فقد صرفته على أنشطة الاستثمار من أجل اقتناء تثبيتات جديدة تقد ب : 00. 880 71 دج . وأم بالنسبة إلى الأنشطة التمويلية لم يكن هناك تدفقات خارجة على مستوى هذه الأنشطة .

من خلال هذا الجدول نجد إن النشاط التشغيلي يمثل اكبر نسبة في قائمة التدفقات النقدية من صافي التدفقات النقدية تقدر ب: (99) % تدل هذه النسبة على أن المؤسسة تحملت تدفقات نقدية من اجل القيام بالعمليات المتعلقة بالأنشطة التشغيلية . فصافي التدفق السالب يشير إلى أن عمليات التشغيل مستخدم للنقدية وليست منتجة للنقدية كما هو في الظروف العادية كذلك تؤدي التدفقات النقدية السالبة المصاحبة لوجود صافي الربح إلى الحكم على أن الربح من نوعية رديئة، كما تشير أيضا إلى أن المؤسسة في حاجة ماسة إلى تدبير نقديةمن أنشطة الاستثمار عن طريق بيع أصول ثابتة أو تصفية استثمارات مالية، أو الحصول على نقدية من خلال أنشطة التمويل مثل: الاقتراض أو إصدار أسهم جديدة.

*** التقرير عن الوضعية المالية للمؤسسة**

إن الهدف الرئيسي من إعداد قائمة التدفقات النقدية لا مؤسسة هو دراسة الوضعية المالية النقدية لها ، من خلال تحليل المعلومات التي تتضمنها هذه الأخيرة ،ومن المعلومات المفيدة التي تقدمها عن طريق عرض والإفصاح عن تلك المعلومات التي تتمثل في إجمالي التدفقات النقدية من الأنشطة (التشغيلية ، الاستثمارية ، التمويلية) للوصول إلى صافي النقدية خلال السنة المالية ومن خلال ذلك يتم الحكم عن الوضعية المالية للمؤسسة .

من خلال إعداد وتحليل قائمة التدفقات النقدية الخاصة بالمؤسسة تم استخراج المؤشرات والمعلومات التالية.

* صافي التغير في النقدية خلال السنة المالية يقدر ب : 93. 165 559 94 – دج
* صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية يقدر ب : 93. 285 487 94 – دج
* صافي التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية يقدر ب : 00. 880 71 – دج
*صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية يقدر ب : 00 دج

فصافي التدفق السالب يشير إلى أن عمليات التشغيل مستخدم للنقدية وليست منتجة للنقدية كما هو في الظروف العادية كذلك تؤدي التدفقات النقدية السالبة المصاحبة لوجود صافي الربح يقدرب :75. 181 173 130 دجإلى الحكم على أن الربح من نوعية رديئة، كما تشير أيضا إلى أن المؤسسة في حاجة ماسة إلى تدبير نقديةمن أنشطة الاستثمار عن طريق بيع أصول ثابتة أو تصفية استثمارات مالية، أو الحصول على نقدية من خلال أنشطة التمويل مثل: الاقتراض أو إصدار أسهم جديدة، من اجل تغطية إجمالي التزاماتها .

خلاصة الفصل الثاني

إن المؤسسة محل الدراسة بدأت بتطبيق معايير المحاسبة الدولية منذ سنة 2010 م وهي السنة التي تم الانتقال فيها من المخطط المحاسبي الوطني (PCN) إلى النظام المحاسبي المالي (SCF) ، والملاحظ إن المؤسسة تحاول جاهدة مواكبة التطورات الحاصلة خاصة في مجال المحاسبة ، أي محاولة تطبيق معايير المحاسبة الدولية وذلك من خلال إعدادها إلى القوائم المالية ومن بينها ، قائمة الد خل وقائمة المركز المالي والتي تعد على أساس مبدأ الاستحقاق ،الذي لا يمكن التخلي عنه ، مما يجعلهما يعبران عن الوضعية المالية للمؤسسة لا غير ، غير إن الوضعية المالية النقدية للمؤسسة مهم أيضا من اجل معرفة قدرة المؤسسة على توليد التدفقات النقدية ، مما حول الاهتمام إلى قائمة التدفقات النقدية وذلك وفق المعيار المحاسبي الدولي السابع قائمة التدفقات النقدية ، وأصبح اهتمام مستخدمي القوائم المالية ليس فقط مقابلة التكاليف مع الإيرادات بل تعداه إلى مقابلة التدفقات النقدية الداخلة مع الخارجة ، مما أعطى بعدا أخر للقوائم المالية ، وهنا تظهر أهمية الاعتماد على قائمة التدفقات النقدية حيث توفر معلومات لمستخدمي القوائم المالية على درجة السيولة التي تعتمدها المؤسسة ومرونتها المالية التي تصاحب تدفقاتها ومدى قدرتها على مواجهة تعهداتها عندما يحين معادها ، وقدرتها على توليد النقدية وما في حكمها ، كما إن المؤشر الحقيقي للربح المتولد من قائمة الدخل إذ قد تحقق المؤسسة أرباحا ومع ذلك يكون لديها تدفقات نقدية سالبة وهذا يؤدي بالمؤسسة لمواجهة أزمات مالية تؤثر على التزاماتها النقدية .

من خلال البحث الذي قمنا به ودراستنا لموضوع اعداد وتحليل قائمة التدفقات النقدية وفق المعايير المحاسبية الدولية، والتعرف على طرق اعدادوتحليل قائمة التدفقات النقدية حيث لأنها تعتمد على مؤشرات من شانها معرفة النقدية الحقيقة للمؤسسة وكذالك مدى سداد الالتزامات ومن شانها ايضا توفير معلومات لمتخذي القرار والمؤسسات المالية للاطمئنان على قدرة السداد لدى المؤسسة وتجدر الإشارة إلى أن جدول التدفقات النقدية ينقسم الى ثلاث انشطة : أنشطة تشغيلية، استثمارية، تمويلية وتعتبر الصورة الواقعية للمؤسسة .

1- نتائج واختبار الفرضيات

اما فيما يخص الفرضية الأولى التي تنص على مصادر اعداد قائمة التدفقات النقدية حيث أن مصادر قائمة التدفقات النقدية تكملو في مايلي : قائمة المركز المقارن ، قائمة الدخل ، المعلومات الاضافية ، فقد تم اثباتها في الفصل الأول ،المبحث الأول ، المطلب الثاني ، الفرع الثاني .

وفيما يخص الفرضية الثانية والتي تنص على المقصود بقائمة التدفقات النقدية فقد تم اثباتها، حيث تعتبر قائمة التدفقات النقدية أحد القوائم المالية المكملة للقوائم المالية الأخرى وهي تعطي صورة صادقة على نقدية المؤسسة و ذالك من خلال كشف جميع التدفقات النقدية، التي تساعد كل من المستثمرين و المساهمين في معرفة قدرة المؤسسة على تسديد التزاماتها، وهذا ما ثبت صحتها المطلب الثاني في الفصل الاول.

اما بالنسبة للفرضية الثالثة والتي تنص على طرق اعداد وتحليل قائمة التدفقات النقدية فقد تم تحديد طرق إعداد قائمة التدفقات النقدية وفق إحدى الطريقتين، الطريقة المباشرة والطريقة الغير مباشرة، ويتم تحليلها باستخدام نسب مئوية خاصة بقائمة التدفقات النقدية، من اجل استخراج مؤشرات تدل على الوضعية المالية النقدية للمؤسسة، التي يستخدمها مستخدمي القوائم المالية من اجل اتخاذ القرارات الرشيدة، وهذا ما ثبت صحته في المبحث الثاني من المطلب الثلث في الفصل الثاني.

2- نتائج الدراسة :

ومن بين اهم النتائج المتوصل اليها من خلال الدراسة ما يلي:

- ✓ محاولة الجزائر تطبيق معايير المحاسبة الدولية وفق الحدود التي تسمح لها بذلك.
- ✓ تعد قائمة التدفقات النقدية من اهم القوائم المالية التي لا يمكن الاستغناء عنها.
- ✓ ان المؤسسة محل الدراسة تقوم باعداد قائمة التدفقات النقدية بالطريقة المباشرة فقط وهذا لصعوبة اعدادها بالطريقة الغير مباشرة.

3- التوصيـــــات

من خلال هذه الدراسة يمكن أن نستخلص الاقترحات التالية :

- توجيه المستثمرين إلى استخدام قائمة التدفقات النقدية بصفتها توفر معلومات خالية من التضليل.
- عند محاولة إيجاد صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية يفضل استخدام الطريقة المباشرةلأنها تسمح بالافصاح عن كل مصدر من مصادر النقدية وكيف أنفقت في النشاطات التشغيلية.
- إعطاء قائمة التدفقات النقدية المزيد من االهتمام، والدراسة لابراز دورها لمتخذي القرارات، وللجهات المستخدمة للقوائم المالية، وذلك نظرا لما تتضمنه من معلومات تعد في غاية الأهمية .
- مطالبة الزبائن والمدينين الأخرين بتسديد مستحقاتهم في أقصر الأجال، لتتمكن بذلك المؤسسة منتحقيق تدفقات نقدية أكبر تساعدها من تحقيق فائض في تدفقاتها النقدية التشغيلية لتصبح قادرة على دفع مستحقاتها وتحقق خزينة إجمالية موجبة .
- اذا اردت المؤسسة التوسع في نشاطها الاستثماري مستقبلا، عليها وضع استرتيجية مالية دقيقة لذلك بحيث تمكنها من تغطية نفقاتها الاستثمارية من أجل التقليل اللجوء للقروض البنكية طويلة الأجل والتي يترتب عليها فوائد مرتفعة تعجز المؤسسة بذلك عن تسديدها مستقبلا.

4- آفاق البحث :

إن هذا العمل كغيره من الأبحاث يحتاج إلى دارسات أخرى ، فمن خلال دراستنا تم اقتراح بعض المواضيع التي قد تكون مواضيع بحث مستقبلية نذكر أهمها فيما يلي :

- إبراز دور قائمة التدفقات النقدية في اتخاذ القرارات الاستثمارية و التمويلية .
- دراسة قائمة التدفقات النقدية في مؤسسة ذات طابع خدماتي .
- استخدام قائمة التدفقات النقدية في بناء نماذج من أجل التنبؤ بالفشل المالي.

الكتب باللغة العربية

1- كتوش عاشور، المحاسبة العامة أصول ومبادئ وآليات سير الحسابات وفقا للنظام المحاسبي المالي ، ديوان المطبوعات الجامعية، 2011

2- محمود محمد عبد السلام البيومي، المحاسبة والمراجعة في ضوء المعايير وعناصر الإفصاح في القوائم المالية ،الطبعة الأولى، منشاة المعارف مصر ،2000

3- محمد المبروك أبو زيد، المحاسبة وإنعكساتها على الدول العربية،مطابع الدار الهندسية ، مصر ، 2005،

4- طارق عبد العال حمادة، موسوعة المحاسبة الدولية، الجزء2، الدارالجامعة، مصر،2003/2002.

5- وجدي حامد حجازي ، تخطيط وإدارة السيولة النقدية دار التعليم الجامعي،مصر،2010

6- د-مؤيد راضي خنفر ،د -غسان فلاح المطارنة تحليل القوائم المالية (مدخل نظري وتطبيقي)،دار الميسرة عمان ، طبعة 2006

7- دريد كامل آل شبيب، مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة، الطبعة الأولى، دار الميسرة للطباعة و النشر ، الاردن، 2007.

8- طارق عبد العال حماد، التقارير المالية، أسس الإعداد والعرض والتحليل وفقا لأحدث الإصدارات والتعديلات في معايير المحاسبة الدولية والأمريكية والبريطانية والعربية والمصرية، دار الجامعة للطباعة و النشر، مصر، 2004،.

9- طارق عبد العال حماد، موسوعة معايير المحاسبة الدولية ،ج الأول، كلية التجارة جامعة عين الشمس، مصر ،2003/2002 .

10- عبد الناصر إبراهيم نور، إيهاب نظمي إبراهيم، المحاسبةالمتوسطة، دار المسيرة الطبعة الأولى،الاردن، 2011.

11- كمال الدين الدهراوي، تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار الطبعة الاولى، الدار الجامعية، مصر،2004

12- لخضر علاوي: معايير المحاسبة الدولية (دروس وتطبيقات محلولة) الصفحات الزرقاء الدولية، الجزائر2012.

13- أمين السيد احمد لطفي ، التحليل المالي لأغراض تقييم ومراجعة الأداء والاستثمار في البورصة، الطبعة 1، الدار الثقافةالإسكندرية ،2005

الاطروحات والمذكرات

1- حواس صلاح، التوجه الجديد نحو معايير الإبلاغ المالي الدولية، علوم التسيير، محاسبة، رسالة دكتوراه جامعة الجزائر،2007/ 2008

2- سالمي محمد الدينوري، التدفقات النقدية في ظل اعتماد الجزائر لمعايير المحاسبة الدولية، علوم التسيير، محاسبة رسالة الماجستير جامعة باتنة،2009/2008.

3- بكطاش فتيحة دوافع توحيد المعايير المحاسبية في ظل العولمة (حالة الجزائر)، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، 2011.

4- بن مالك عمار المنهج الحديث المالي الأساسي تقييم الأداء، رسالة ماجستير علوم التسيير محاسبة، جامعة منتوري قسنطينة،2011/2010.

المحاضرات و المؤتمرات

1- بن عيشي بشير، محاضرة المعايير المحاسبية الدولية والبيئة الجزائرية، جامعة محمد خيضر جامعة بسكرة 2012/2011.

2- محمودي مختار محاضرة المعايير المحاسبية الدولية، جامعة سعيدة 2012.

3- إسماعيل إسماعيل، دورة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، أصدرت ضمن الفعاليات العلمية لهيئة الأوراق والأسواق المالية بالتعاون مع جمعية المحاسبين القانونيين السوريين، دمشق، سوريا 2009.

المصادرو المراجع